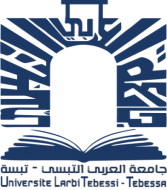
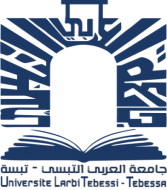
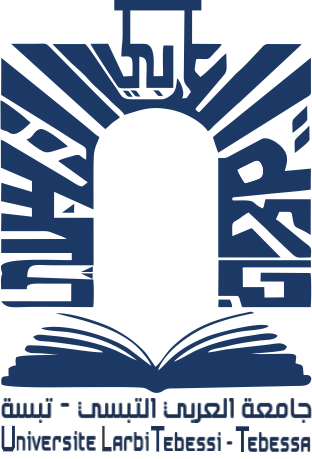
**وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي**

**جامعة العربي التبسي – تبسة**

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم الحقوق**

**مذكرة تخرج ماستر (ل م د)**

**آليات الرقابة البعدية الخارجية على النفقات العمومية في التشريع الجزائري**

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر "(ل م د)**

**دفعة 2020**

**إعداد الطالبتان: إشراف الأستاذ(ة):**

* صالحة وصال بدايرية يحيى
* قاسمي هاجر

**أعضاء لجنة المناقشة :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الإســـــــــــــــم واللقــــــــــــــــــب** | **الدرجة العلميـــــــــــــــة** | **الصفــــــــــــــــــــــــــــــــــة** |
| **عمار بوضياف** | **بروفيسور** | **رئيــــــســــــــــــــــــــــــــــــــا** |
| **بدايرية يحيى** | **أستاذ محاضر أ"** | **مشرفا ومقــــــــــــــــررا** |
| **عشي علاء الدين** | **أستاذ مساعد "أ"** | **ممتحــــنـــــــــــــــــــــــا** |

**السنة الجامعية: 2020/2021**

**الشكر و العرفان**

الحمد لله والشكر له على فضله، وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف على كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات، كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في هذا العمل سواء من قريب او من بعيد .

**الإهداء**

إلى أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة...... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى أخي هيثم.... صاحب القلب الطيب من رافقني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن

إلى أخي شكري.... شعلة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك لأزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد

اإلى أختي غفران.... توأم روحي و سندي و رفيقة دربي في الحياة

إلى زوجي.... ونيسي و رفيق دربي الذي يدعمني في كل صغيرة و كبيرة

إلى إبني ..... نبض قلبي الذي لا زال في أحشائي

إلى روح أجدادي..... رحمهم الله

إلى كل أسرتي و عائلتي ؛ أهدي إليكم هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز و جل المزيد من النجاح و التفوق

**صالحة وصال**

**الإهداء**

إلى العزيز و الطيب والدي ... الذي علمني كيف أكون صادقة قبل أن أخطو خطوتي الأولى في طريق الحياة ... منك تعلمت كيف يكون الاغاني و الإخلاص في العمل ... و منك أمنت أن لا مستحيل في سبيل الإبداع و الرقي .

إلى الأميرة أمي ... و قد ورثت في حوفها كيف أكون إنسانة ... قبل أن أصرخ صرختي الأولى في هذا العالم ... ف بها عرفت كيف يكون للإنسان ملجأ يلجأ إليه .

إلى إخواني ( إسلام و شمس الدين ) .... إن كنت سأتحدث عن نعيم الحياة سأبدأ بأخوتي ... فأجمل شيء حدث في دنيتي هو أنكم إخوتي ، لأن وجود الأخ في حياتي هو حضور لصديق أبدي ... و رفيق أول لطفولة ... و صخرة أستند عليها عندما أكبر . دمتم لي سندا يا أعز ما أملك .

إلى أخواتي ( جيهان و قطر الندى ) .... الأخت كلمة صغيرة تحمل في جوفها معاني كثيرة و مفاهيم واسعة . ف إلى من أرى التفاؤل بأعينهم ... و السعادة في ضحكتهم ... إلى شعلة الذكاء و النور ... لكم من خالص التمنيات بالتوفق و التفوق في مسيرتكم الدراسية .

و إلى كل يد صافحتها يوما عن ظهر قلب.

و في الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عزوجل أن يرزقنا السداد و الرشاد و العفاف و التوفيق إن شاء الله .

**ڨاسمي هاجر .**

**مقدمة:**

نتيجة لتزايد مسؤوليات الدولة بعد انتقالها من وضع الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة في جميع مجالات الحياة، ونظرا لاحتياجات المواطنين المتزايدة، والتي كان لزاما على الدولة توفيرها، وضعت الدولة وسيلة لمواجهة مثل هذه التحديات والمتمثلة في السياسية المالية، والقائمة أساسا على عنصرين لتحققها هما الإيرادات العامة والنفقات العامة.

ونظرا للأهمية البالغة التي تلعبها النفقات العامة في السياسة المالية للدولة كونها الوسيلة التي تحقق من خلالها الدولة التزاماتها اتجاه المجتمع، تم فرض جملة من الاليات لضمان حسن تنفيذ هذه النفقات في أحسن الصور كما الزم المشرع على توفير الحماية اللازمة لها من أي انحرافات والمتمثلة في الية الرقابة.

وقد اهتمت الجزائر كغيرها من الدول والمجتمعات بعملية الرقابة بكل صورها وأشكالها بإعتبارها أحد الوظائف والعناصر الأساسية في تحسين وتسيير أداء وفعالية الإدارة العامة، حيث تطورت وظيفة الدولة في العصر الحاضر مما جعل موضوع الرقابة من المواضيع الهامة في حقل العلوم القانونية.

وحيث تشكل الأموال العمومية عصب النشاط العمومي استلزمت هذه الأخيرة اخضاعها للرقابة بمختلف أنواعها وخاصة بزيادة النفقات العامة مع زيادة تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

وتعتبر النفقات العمومية الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، وقد أصبحت عملية ترشيد الإنفاق العام ضرورة حتمية لتحقيق التوازن الإقتصادي، مما أدى إلى ضرورة وجود أجهزة رقابية تكلف بعملية الرقابة على النفقات العمومية من خلال التعرف على الخطأ و إصلاحه ومحاربة الانحراف وأي سلوك يمس المصلحة العامة، وتختلف هذه الجهات والأجهزة من حيث نوع ومجال وتوقيت تسليط رقابتها فمنها من تناط به مهام الرقابة القبلية السابقة لتنفيذ الموازنات العمومية بمختلف أنواعها ومنها من تسلط رقابتها بعد مراحل التنفيذ.

وزيادة على الرقابة الداخلية أصبح من الضروري وجود نظام متابعة خارجي متين مبني على أسس قوية يقوم بمهمة متابعة ورقابة إنفاق المال العام للدولة في ظل إتباع نطاق عمل الدولة والحكومات وزيادة حجم المسؤوليات والمهام الواقعة على عاتقها، وتقييم مدى الالتزام بقواعد المشروعية التي تحكمها ومدى تطبيق معايير الشفافية والوضوح وغيرها.

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال إبراز الدور الذي تلعبه أجهزة الرقابة البعدية اللاحقة من أجل تفادي الفساد وكذلك بروز أهمية هذا الموضوع في معالجة أهمية وظيفة مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية لمراقبة النفقات العمومية من خلال دورهما في الحفاظ على المال العام من التبذير والاختلاس والاسهام في ترشيد إنفاقه.

إن إختيارنا لهذا الموضوع ليس من قبيل الصدفة، بل يعود لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية، تمثلت الذاتية منها في:

* الميل الشخصي لمعرفة كيفية ممارسة الرقابة على المال العام.
* الغيرة على هذا الوطن، ونيتنا الصادقة للإسهام في حماية المال العام وذلك بتسليط الضوء على أهم جهات وآليات الرقابة اللاحقة.
* رغبة التعمق في المفاهيم المتعلقة بالرقابة على المال العام من خلال مراقبة إنفاقه.

وأما الأسباب الموضوعية فقد تمحورت حول ما يلي:

* الدور الهام الذي تلعبه كل من المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة في مجال الرقابة.
* إعتبار الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية من المواضيع الهامة.
* وجود ثغرات مالية كبيرة يتم التكتم عنها على الصعيد المركزي والمحلي
* إثراء المكتبة، بهذا النوع من البحوث.

كما نبرز من خلال دراسة هذا الموضوع مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

* التعرف على أليات الرقابة البعدية.
* تقديم أهم الاقتراحات والتوصيات لتحسين فعالية وظيفة الرقابة المالية البعدية.
* تبيان العقبات التي قد تعيق مهام المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة، وعملهما الرقابي.
* شرح تنظيم كل من المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة وصلاحياتهما

ومن خلال الأهمية التي أبرزناها حول موضوع بحثنا قمنا بتبني الإشكالية التالية:

**ما مدى نجاعة وفعالية الدور الذي تؤديه الأجهزة المكلفة بالرقابة البعدية في الحفاظ على مشروعية وترشيد الانفاق العمومي؟**

ولتوضيح أهم النقاط التي تحيط بهذا الإشكال قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

* فيما تتمثل أهم أجهزة الرقابة الخارجية البعدية على النفقات العمومية؟
* إلى أي مدى تؤدي هذه الاجهزة دورها في حماية المال العام؟
* ماهي العقبات والعراقيل التي تواجهها في تأدية مهامها؟

كما إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استعمال الوصف والتحليل الذي يناسب أهداف البحث، حيث يتمثل الجانب الوصفي في التطرق للتعاريف الضرورية لشرح أهم المفاهيم بشكل تحليلي يساعد على تبسيط البحث حتى لا تكون دراستنا وصفية بحته أو سرد للنصوص القانونية.

وتهدف هذه الدراسة الى:

* محاولة معرفة مدى نجاعة ودور كل من المفتشية العامة ومجلس المحاسبة في الحفاظ على المال العام.
* الوقوف على اهم النصوص القانونية التي تنص على رقابة النفقات العمومية.
* معرفة اختصاص المفتشية العامة ومجلس المحاسبة في الرقابة على النفقات العامة.
* ابراز الدور الذي يلعبه مجلس المحاسبة من خلال بسط رقابته على الأموال.
* تبيان اهم النتائج المترتبة على رقابة مجلس المحاسبة.

ومن بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء دراستنا ما يلي:

* قلة المراجع التي تتناول الرقابة المالية.
* صعوبة الحصول على بعض الوثائق من مصالح الإدارات العامة تحت غطاء السر المهني.

وقد قسمنا البحث إلى فصلين الأول تطرقنا فيه للرقابة البعدية لمجلس المحاسبة، والثاني لرقابة المفتشية العامة للمالية، وصولا لخاتمة تضمنت أهم النتائج والاقتراحات التي توصلنا إليها.

**الفصل الأول**

**الرقابة البعدية لمجلس المحاسبة**

بإنشاء وزارة المالية في سنة 1963 بموجب المرسوم 63/127 تضمن إنشاء بعض المؤسسات الرقابية على رأسها مجلس المحاسبة إلا انه لم يجسد على أرض الواقع وتغاضى عنه دستور 1963 و1976 إلى غاية 1980 حيث عدل دستور 1976 وتم تضمينه إنشاء مجلس المحاسبة ومنذ ذلك الحين تناولته جميع الدساتير التي جاءت بعد ذلك غير أن كيفية هيكلته وكيفية عمله تكفل بها التشريع بداية من القانون رقم 80/05 الى الأمر 10/02 حيث حددت مجال إختصاصاته وكيفية عمله.[[1]](#footnote-1)

وأُعتبر مجلس المحاسبة كهيئة دستورية هامة في رقابة إستعمال الأموال العمومية بهدف ترشيدها، وكلف بإعداد تقرير سنوي حول كيفية صرف الإعتمادات المسجلة في قوانين المالية وإرساله إلى رئيس الجمهورية.

وقد مدد تعديل الدستوري 2016 من إختصاصه ليشمل الرقابة على رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، كما أضيف له إختصاص المساهمة في تطوير الحكم الراشد و الشفافية في تسيير الأموال العمومية.

كما أنه يعد تقريرا سنويا يرسله إلى رئيس الجمهورية وإلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول.

وقد جاء في تعديل الدستور 2020 المادة 199 التي تنص على ان مجلس المحاسبة مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات و الأموال العمومية يكلف بالرقابة البعدية على أموال الدولة و الجماعات المحلية و المرافقة العمومية، وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة.[[2]](#footnote-2)

ومما سبق سنتناول من خلال مبحثي هذا الفصل تنظيم مجلس المحاسبة وأنواع الرقابة البعدية التي يمارسها

**المبحث الأول**

**تنظيم مجلس المحاسبة**

يتكون مجلس المحاسبة من غرف وتشكيلات قضائية مختلفة، نضمها المرسوم الرئاسي رقم 95/377 المؤرخ في 20 نوفمبر 1995، المحدد لهياكل مجلس المحاسبة الإدارية وتشكيلاته القضائية ويضبط طرق تسييرها وتنظيمها، وهذا ما سنتطرق اليه من خلال المطلب الأول.

أما من حيث التشكيلة البشرية، فالأمر رقم 95/23 المؤرخ في 26 اوت 1995 المتضمن القانون الأساسي لقضاة مجلس المحاسبة، والذي يحدد التشكيلات القضائية ويكسب أعضاء المجلس صفة القضاة كما يحدد مراكزهم القانونية ويضبط حقوقهم وكذا الالتزامات الملقاة على عاتقهم بموجب اكتسابهم لهذه الصفة، وهذا ما سنتعرض له من خلال المطلب الثاني.

**المطلب الأول**

**هيكلة مجلس المحاسبة.**

نص الأمر 95/20 في المادة الثانية منه على انه: "**يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات المحلية الإقليمية والمرافق العمومية..."**، اين تم إعادة هيكلة مجلس المحاسبة وتم توضيح المسائل التي كانت غامضة في القانون السابق، سواء على مستوى طبيعته القانونية، تشكيلته او اختصاصه[[3]](#footnote-3).

ليتولى مجلس المحاسبة اختصاصاته وصلاحياته من خلال الغرف التي يتشكل منها (الفرع الأول)، والإطار البشري الذي يتولى تلك المهام (الفرع الثاني)[[4]](#footnote-4).

**الفرع الأول**

**غرف مجلس المحاسبة**

يتشكل مجلس المحاسبة في شكل غرف ذات اختصاصين، اختصاص وطني بثمانية غرف واختصاص إقليمي مشكلة من تسعة غرف، إضافة الى غرفة الانضباط في مجال الميزانية والمالية[[5]](#footnote-5)•، وذلك حسب نص المادة 09 من المرسوم الرئاسي 95/377 المحدد للنظام الداخلي لمجلس المحاسبة[[6]](#footnote-6)، وقد نصت المادة 12 من ذات المرسوم على ان الغرف ذات الاختصاص الإقليمي والوطني يتم تقسيمها الى فروع لا تتجاوز عددها الأربعة فروع[[7]](#footnote-7)، لكن بالعودة الى القرار المؤرخ في 16 جانفي 1996 الصادر عن رئيس مجلس المحاسبة، نجد ان هذه الغرف اقتصر تقسيمها على فرعين فقط.[[8]](#footnote-8)

**أولا: الغرف الوطنية.**

تحدد المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 95-377 المحـدد للنظام الداخلي لمجلـس المحاسبـة [[9]](#footnote-9)مجـالات تـدخـل الغـرف ذات الاختصاص الوطني تباعا، كما أسندت مراقبة المرافق والهيئات العمومية بشتى أنواعها التي تخضع لوزارة من الوزارات أو تتلقى مساعدات مالية مسجلة باسمها وكذا مراقبة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي يرتبط نشاطها بقطاع هذه الوزارة إلى فرع الغرفة الوطنية المختصة تجاه تلك الوزارة (المصالح المركزية واللامركزية والمصالح الخارجية) وذلك بموجب القرار المؤرخ في 16 يناير 1996 الصادر عن رئيس مجلس المحاسبة.

وقد عدل وتمم الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة بموجب الأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010،[[10]](#footnote-10) ، وتضمن أحكاما جديدة وسعت مجـال رقـابـة الغـرف إلى رقـابـة تسييـر الشـركـات والمؤسسات والهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تملـك فيهـا الـدولـة أو الجماعـات الإقليميـة أو المؤسسات أو الشركات أو الهيئات الأخرى بصفة مشتركة أو فردية مساهمة بأغلبية في رأس المال أو سلطة قرار مهيمنة.

يبلغ عدد الغرف الوطنية ثمانية غرف تتمثل مهامها في ممارسة الرقابة على قطاع أو أكثر، وتحدد مجالات تدخل الغرف ذات الاختصاص الوطني حسب المادة 10 من المرسوم الرئاسي 95/377 كما يلي:

1. المالية.
2. السلطات العمومية والمؤسسات الوطنية.
3. الصحة والشؤون الاجتماعية والثقافية.
4. التعليم والتكوين.
5. الفلاحة والري.
6. المنشآت القاعدية والنقل.
7. التجارة والبنوك والتأمينات.
8. الصناعات والمواصلات.[[11]](#footnote-11)

وتطبيقا للمادة 12 من المرسوم 95/377 والتي تنص على تقسيم الغرف الى فروع لا تتجاوز الاربعة فروع، فقد أصدر رئيس مجلس المحاسبة قراره بان يتم تقسيم الغرف الوطنية على النحو التالي:

1. المالية.

* الفرع الأول: الوزارة المكلفة بالمالية (باستثناء محاسبي الدولة).
* الفرع الثاني: محاسبو الدولة (ما عدا محاسبي البريد والمواصلات).

1. السلطة العمومية والمؤسسات الوطنية.

* الفرع الأول: رئـاســة الجمهــوريــة، مصالح رئيس الحكومة، الوزارتان المكلفتان بالدفاع الوطني والداخلية، الهيئات الوطنية.
* الفرع الثاني: الوزارتان المكلفتان بالشؤون الخارجية والعدل.

1. الصحة والشؤون الاجتماعية والثقافية.

* الفرع الأول: الوزارات المكلفة بالصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والتكوين المهني والمجاهدين.
* الفرع الثاني: الوزارات المكلفة بالاتصال والثقافة والشبيبة والرياضة.

1. التعليم والتكوين.

* الفرع الأول: الوزارتان المكلفتان بالتربية الوطنية والشؤون الدينية.
* الفرع الثاني: الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

1. الفلاحة والري.

* الفرع الأول: الوزارة المكلفة بالفلاحة والغابات.
* الفرع الثاني: الوزارات المكلفة بالري والصيد البحري.

1. المنشآت القاعدية والنقل.

* الفرع الأول: الوزارات المكلفة بالأشغال العمومية والتعمير والبناء والسكن والتهيئة العمرانية.
* الفرع الثاني: الوزارة المكلفة بالنقل.

1. التجارة والبنوك والتأمينات.[[12]](#footnote-12)

* الفرع الأول: الوزارة المكلفة بالتجارة .
* الفرع الثاني: البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين والشركات القابضة العمومية.

1. الصناعات والمواصلات.

* الفرع الأول: الوزارات المكلفة بالصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والصناعة التقليدية
* الفرع الثاني: الوزارتان المكلفتان بالطاقة والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.[[13]](#footnote-13)

**ثانيا: الغرف الإقليمية.**

الى جانب الغرف الوطنية، يشتمل مجلس المحاسبة كذلك على غرف ذات اختصاص إقليمي يبلغ عددها تسع (09) غرف، حيث تقام هذه الغرف في عواصم الولايات التالية: عنابة، قسنطينة، تيزي وزو، البليدة، الجزائر، وهران، تلمسان، ورقلة، بشار[[14]](#footnote-14)، والتي أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي 95/377 المتعلق بالنظام الداخلي لمجلس المحاسبة، وذلك لأجل تولي الرقابة المالية للجماعات الإقليمية (الولايات والبلديات) التابعة لمجال اختصاصها الإقليمي.[[15]](#footnote-15)

هذا ويكون تقسيم الغرف الإقليمية على النحو التالي:

1. عنابة.

* الفرع الأول: عنابة، سكيكدة، الطارف.
* الفرع الثاني: قالمة، سوق أهراس، تبسة، أم البواقي.

1. قسنطينة.

* الفرع الأول: قسنطينة، ميلة، جيجل.
* الفرع الثاني: باتنة، بسكرة، سطيف، خنشلة.

1. تيزي وزو.

* الفرع الأول: تيزي وزو، بجاية، بومرداس.
* الفرع الثاني: برج بوعريريج، مسيلة، البويرة.

1. البليدة.

* الفرع الأول: البليدة، عين الدفلى، مدية .
* الفرع الثاني: شلف، جلفة، تيسمسيلت.

1. الجزائر.

* الفرع الأول: الجزائر.
* الفرع الثاني: تيبازة.

1. وهران.

* الفرع الأول: وهران، مستغانم.
* الفرع الثاني: غليزان، معسكر، سعيدة.

1. تلمسان.

* الفرع الأول: تلمسان، سيدي بلعباس.
* الفرع الثاني: عين تموشنت، تيارت.

1. ورقلة.

* الفرع الأول: ورقلة، غرداية، الأغواط.
* الفرع الثاني: إليزي، الوادي، تمنراست.

1. بشار.

* الفرع الأول: بشار، تندوف.
* الفرع الثاني: أدرار، البيض.[[16]](#footnote-16)

بينما تنص المادة 3 من القرار المؤرخ في 16 يناير 1996 على أن : " **كل فرع من الغرفة الإقليمية يراقب الجماعات الإقليمية الداخلة ضمن اختصاصه، والمرافق والهيئات العمومية بشتى أنواعها، التابعة لهذه الجماعات أو التي تتلقى مساعدات مالية مسجلة باسمها وكذا المؤسسات العمومية المحلية** ".

وبالمقارنة مع النظام المعمول به في فرنسا، نجد أن عدد الغرف الجهوية بها يصل إلى ثمانية وعشرين (28) غرفة ولا تدخل ضمن رقابتها البلديات التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة، ومنه نجد أن عدد الغرف الإقليمية بالجزائر محدود جدا، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد البلديات والمؤسسات المحلية التي تدخل ضمن اختصاص كل غرفة، فهناك ولايات تضم عدد معتبر من البلديات والمؤسسات المحلية التابعة لها، وهذا ما يعطي فكرة عن حجم المهام التي تتكفل بها كل غرفة من الغرف الإقليمية.[[17]](#footnote-17)

تكلف الغرف ذات الاختصاص الإقليمي في دائرة اختصاصها الجغرافي برقابة الحسابات وتسيير الجماعات الإقليمية والهيئات والمؤسسات الخاضعة لرقابة مجلس المحاسبة التابعة له، وبناء على قرار رئيس مجلس المحاسبة وبعد أخذ رأي لجنة البرامج والتقارير، يمكنها أن تكلف بمساعدة الغرف ذات الاختصاص الوطني في تنفيذ عمليات الرقابة المسجلة في برنامج نشاطها السنوي.[[18]](#footnote-18)

كذلك الأمر بالنسبة للهيئات الأخرى التي تتلقى أموالا عمومية حيث تكون الرقابة الممارسة عليها اختيارية كتسيير المساهمات العمومية للهيئات التي تحوز فيها الجماعات جزء من رأس المال الاجتماعي أو تسيير أنظمة إجبارية للتأمين والحمايـة الاجتماعية وأخيرا تلك التي تلجأ إلى التبرعات من أجل دعم القضايا الإنسانية والتربوية والعلمية.

**الفرع الثاني**

**تشكيلة غرف مجلس المحاسبة.**

حسب ما ينص عليه الأمر 95-20 السالف ذكره، فإن مجلس المحاسبة يعقد جلساته لدراسة والفصل في مختلف القضايا المطروحة عليه عن طريق تشكيلات مختلفة، وهذا حسب طبيعة القضايا المطروحة عليه، فهو يجتمع للمداولة إما في شكل تشكيلة كل الغرف مجتمعة (أولا) أو في شكل تشكيلة الغرفة وفروعها (ثانيا) أو في شكل غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية (ثالثا).

**أولا: تشكيلة كل الغرف مجتمعة.**

تعتبر تشكيلة كل الغرف مجتمعة أعلى تشكيلة قضائية في مجلس المحاسبة يرأسها رئيس مجلس المحاسبة بحضور نائب رئيس المجلس، رؤساء الغرف، قاض من كل غرفة، يتم اختياره من بين رؤساء الفروع ومستشاري الغرف.

ويتجدد إنشاء هذه التشكيلة كل سنة بأمر من رئيس مجلس المحاسبة، ويعين أعضاؤها من بين رؤساء الفروع والمستشارين المؤهلين للمشاركة في هذه التشكيلة ويتم اقتراحهم من طرف رؤساء الغرف التي يمارسون فيها عملهم، أما مقرري هذه التشكيلة، فيتم تعيينهم بأمر من رئيس المجلس من ضمن رؤساء الغرف أو رؤساء الفروع أو القضاة المستشارين المعينين ضمن هذه التشكيلة.[[19]](#footnote-19)

كما يحضر الناظر العام جلسات هذه التشكيلة، ومشاركته في المناقشات المتعلقة بمختلف القضايا التي تدرسها التشكيلة ان تطلب الامر ذلك، ما عدا في المسائل ذات الاختصاص القضائي، كما يشارك كذلك ايضا في جلساتها مقرر والذي لا يتمتع بحق التصويت.

هذا ولا تصح مداولات هذه التشكيلة إلا بحضور نصف عدد أعضائها على الأقل ويشمل اختصاصها المسائل التالية:[[20]](#footnote-20)

* الفصل في الاستئنافات التي ترفع إليها ضد قرارات الغرف.
* ابداء الرأي في مسائل الاجتهاد القضائي والقواعد الإجرائية.
* دراسة المسائل المتعلقة بتنظيم مجلس المحاسبة وسیره وكل القضايا التي يرى فيها رئيس المجلس ضرورة استشارة هذه التشكيلة.

**ثانيا: تشكيلة الغرفة وفروعها.**

تتشكل الغرفة وفروعها في تشكيلة المداولة من ثلاثقضاة على الأقل حسب الشروط التي يحددها النظام الداخلي وبناء على نص المادة 35 من المرسوم الرئاسي رقم 95-377 المحدد للنظام الداخلي المجلس المحاسبة، وتطبيقا للمادة 50 من الأمر رقم 95 – 20 المتعلق بمجلس المحاسبة فإنه: " **تتكون الغرفة مجتمعة في تشكيلة مداولة على الأقل وتتكون من رئيس الغرفة ورئيس الفرع المعني والمقرر المراجع وقاض أخر من الغرفة في غياب المقرر المراجع، كما يتكون الفرع المجتمع في تشكيلة مداولة على الأقل من رئيس الفرع، وحسب الحالة من المقرر المراجع وقاض من الفرع أو من قاضيين اثنين في غياب المقرر المراجع.**

**يشارك المقرر المراجع في جلسات التشكيلات دون أن يتمتع بحق التصويت، تكون تشكيلات المداولة بأمر من رئيس الغرفة ولا يمكن أن يتجاوز عدد القضاة المدعوين للمشاركة في الجلسة سبعة قضاة**."[[21]](#footnote-21)

**ثالثا: غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية.**

تتكون غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية مما يلي:

رئيس الغرفة وستة مستشارين على الأقل، والذين يعينهم رئيس مجلس المحاسبة لمدة سنتين قابلة للتجديد[[22]](#footnote-22)، ويتم اختيارهم من بين القضاة المصنفين خارج السلم أو القضاة المصنفين في الرتبة الأولى.

اما بالنسبة الى مداولات الغرفة فلا تصح إلا بحضور أربعة قضاة على الأقل إضافة الى رئيس الغرفة.[[23]](#footnote-23)

تختص هذه الغرفة بالنظر في القضايا التي تتعلق أساسا بالتصرفات المالية، التي تشكل خرقا لقواعد الانضباط في مجال تدبير الميزانية والمالية، والمحددة في المادتين 88 و91 من الأمر 95-20 السالف ذكره.

ويلاحظ أن هذه الرقابة في النظام الفرنسي تعتبر من اختصاص محكمة الانضباط في مجال الميزانية والمالية التي أنشئت بموجب القانون المؤرخ في 25 سبتمبر 1948، وهي هيئة ذات طبيعة قانونية خاصة،[[24]](#footnote-24) تبدو في تنظيمها كامتداد لمجلس المحاسبة، بحيث يرأسها رئيس مجلس المحاسبة، ويتولى مهام النيابة العامة فيها النائب العام لمجلس المحاسبة، وتضم بالتساوي عضوين من مجلس المحاسبة وعضوين من مجلس الدولة.

ويخضع لرقابة هذه الهيئة، أعوان الدولة والمؤسسات التابعة لها، أعوان الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التابعة لها، وكذلك مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية، ولا يخضع لرقابتها أعضاء الحكومة وأعضاء المجالس المحلية المنتخبة، باعتبار أنهم يتحملون مسؤولية سياسية وليس تأديبية[[25]](#footnote-25)، وتتمتع بسلطة توقيع العقوبات على المخالفات المرتكبة في تسيير الأموال العمومية، عن طريق فرض غرامات مالية، وتعتبر قراراتها قابلة للطعن بالنقض أمام مجلس الدولة الفرنسي.[[26]](#footnote-26)

إلى جانب هذه التشكيلات القضائية السالفة الذكر، يحتوي المجلس على لجنة للبرامج والتقارير، يرأسها رئيس مجلس المحاسبة وتتشكل من نائب رئيس المجلس والناظر العام ورؤساء الغرف، أما الأمين العام للمجلس فيحق له حضور جلسات هذه اللجنة دون أن يتمتع بحق المشاركة في المداولات، ويمكن أن توسع اللجنة إن اقتضت الحاجة إلى المقررين العامين المصنفين خارج السلم والمشرفين على الأقسام التقنية لمجلس المحاسبة.

ولا تمارس هذه اللجنة أي وظيفة قضائية، إنما تتكفل بالتحضير والمصادقة على البرنامج السنوي لنشاط مجلس المحاسبة وعلى التقرير السنوي الموجه لرئيس الجمهورية والهيئة التشريعية، والتقرير التقييمي للمشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية، كذلك تعمل على تقديم اقتراحات لتحسين نتائج أعمال المجلس.[[27]](#footnote-27)

**المطلب الثاني**

**قضاة مجلس المحاسبة.**

يعتبر مجلس المحاسبة هيئة ذات طبيعة قضائية خاصة، فهو يتشكل من أعضاء يمارسون مهام قضائية، ويكتسبون صفة القضاة ويتمتعون بقانون أساسي خاص بهم يحدد مركزهم القانوني (فرع أول)، كما يضبط المهام والصلاحيات التي يتمتعون بها بموجب اكتسابهم لهذه الصفة (فرع ثاني).

**الفرع الأول**

**المركز القانوني لقضاة مجلس المحاسبة.**

ينظم الامر 95-23 المؤرخ في 26 أوت 1995 القانون الأساسي لقضاة مجلس المحاسبة، المسار المهني لقضاة مجلس المحاسبة انطلاقا من مرحلة توظيفهم وتعيينهم (اولا)، ثم تقييمهم وترقيتهم (ثانيا) ويحدد كذلك قواعد تأديبهم وتوقيع العقوبات ضدهم (ثالثا).

**اولا: قواعد توظيف وتعيين قضاة مجلس المحاسبة.**

يتم توظيف قضاة مجلس المحاسبة عن طريق إجراء مسابقة وطنية[[28]](#footnote-28)، وفقا للشروط الواردة في القانون الأساسي السالف ذكره[[29]](#footnote-29)، ويخضعون منذ تنصيبهم إلى فترة تجريبية مدتها 12 شهرا، يتم خلالها تقييم أدائهم المهني واستعداداتهم الوظيفية، وبانقضاء هذه المدة التجريبية يحول رئيس مجلس المحاسبة ملفاتهم إلى مجلس قضاة مجلس المحاسبة لإبداء الرأي، وبناء على رأي هذا الأخير يتقرر إما تقديم اقتراح تعيين القاضي المعني أو تمديد فترة تربصه أو تسريحه نهائيا، ويؤدي قضاة مجلس المحاسبة في أول تنصيب لهم، اليمين أمام مجلس المحاسبة مجتمعا في تشكيلة جميع الغرف مجتمعة [[30]](#footnote-30)، كما يمكن لرئيس مجلس المحاسبة اقتراح تعيين مباشرة لأساتذة حاملي الماجستير او الدكتوراه في الاختصاصات المذكورة بالمادة 29 وذلك حسب نص المادة 31 من الامر 95-23،[[31]](#footnote-31) كما حددت المادة 10 من ذات الأمر، صيغة اليمين التي يؤديها قضاة مجلس المحاسبة في جلسة رسمية يعقدها مجلس المحاسبة، في تشكيلة جميع الغرف مجتمعة، ليتم بعدها تقسيم قضاة مجلس المحاسبة في ثلاث فئات رئيسية، وتقسم كل فئة منها إلى مجموعات على الشكل التالي:

* الرتبة الأولى والمصنفة خارج السلم الترتيبي والتي تضم أربع مجموعات هي: المجموعة الأولى رئيس مجلس المحاسبة. وفي المجموعة الثانية نائب رئيس المجلس والناظر العام، وفي المجموعة الثالثة رؤساء الغرف وفي المجموعة الرابعة رؤساء الفروع والنظار المساعدون.
* الرتبة الثانية: وتضم مجموعتين، يرتب في المجموعة الأولى المستشارون الرئيسيون وفي المجموعة الثانية المستشارون.
* الرتبة الثالثة: وتضم ثلاث مجموعات، يرتب في المجموعة الأولى المحتسبون الرئيسيون وفي المجموعة الثانية المحتسبون من الدرجة الأولى وفي المجموعة الثالثة المحتسبون من الدرجة الثانية.[[32]](#footnote-32)

يتم تعيين جميع قضاة مجلس المحاسبة المصنفين حسب هذه الرتب، بواسطة مرسوم رئاسي، لكن الإجراءات التي تسبق تعيينهم تختلف من فئة إلى أخرى، حيث أن نائب رئيس مجلس المحاسبة ورؤساء الغرف ورؤساء الفروع، يتم اقتراحهم من طرف رئيس مجلس المحاسبة، أما المستشارون والمحتسبون فيتم اقتراحهم من طرف رئيس مجلس المحاسبة بعد الحصول على رأي مجلس القضاة.

**ثانيا: قواعد تقييم وترقية قضاة مجلس المحاسبة.**

ينتقل قضاة مجلس المحاسبة في مسارهم المهني، من رتبة إلى رتبة أعلى منها حسب التدرج السالف ذكره، بناء على سنوات الخدمة الفعلية ومردودية القاضي في أداء المهام التي يكلف بها من طرف رئيس المجلس.[[33]](#footnote-33)

ويخضع قضاة مجلس المحاسبة أثناء أدائهم لمهامهم لتقييم سنوي، يقوم به رؤساء الغرف بناء على رأي رؤساء الفروع، ويتم ضبط التقييم النهائي وكذلك قائمة الاستحقاق المهني في اجتماع يحضره جميع رؤساء الغرف تحت إشراف رئيس مجلس المحاسبة.

ويسهر في هذا الإطار مجلس القضاة على احترام مقاييس التقييم المهني والترتيب في قائمة الاستحقاق، وله صلاحية النظر في التظلمات التي يقدمها القضاة بهذا الشأن.

كما يكون الترفيع من درجة الى درجة بقوة القانون وذلك حسب ما نصت عليه المادة 35 من الامر 95-23، على ان يخضع هذا الترفيع الى الكيفيات التي يحددها التنظيم.[[34]](#footnote-34)

**ثالثا: قواعد توقيع العقوبات وطرق الطعن فيها.**

يتعرض قضاة مجلس المحاسبة في حالة إخلالهم بواجباتهم وارتكابهم لأخطاء مهنية، لعقوبات تضمنها القانون الأساسي لقضاة مجلس المحاسبة، لكن المشرع أحاط هذه المسألة بضمانات قانونية للحفاظ على استقلالية القاضي وحمايته من أي شكل من أشكال الضغط عليه كما أوجد سبل لتمكين القاضي من طلب إعادة النظر في العقوبات الموقعة ضده.

1**- أنواع العقوبات التي يخضع لها قضاة مجلس المحاسبة.**

عمل المشرع على وضع ضوابط قانونية لحماية الوظيفة من تجاوزات القضاة ومن كل أشكال الانحرافات التي قد تمس بشرف الوظيفة وسمعة المؤسسة، كما ألزمهم بجملة من الضوابط التي تقتضيها هذه الوظيفة، مثل واجب التحفظ والحفاظ على السر المهني، عدم جواز ممارسة أي مهنة موازية تتعارض مع وظيفة القاضي، عدم جواز الانضمام إلى الجمعيات السياسية.

وفي حالة إخلال القاضي بواجباته المهنية وبالالتزامات القانونية المفروضة عليه، فقد حدد المشرع في المادة 80 من القانون الأساسي لقضاة مجلس المحاسبة العقوبات الواجبة التطبيق، وهذا حسب جسامة الخطأ المهني الذي يرتكبه القاضي وهي مصنفة تدريجيا كالتالي:

1. **عقوبات من الدرجة الأولى**:

تتمثل في الإنذار والتوبيخ، ويتم توقيعها من طرف رئيس مجلس المحاسبة، بعد توجيه استفسار كتابي للقاضي المعني لتوضيح موقفه وشرح مبررات ذلك التصرف الذي صدر منه بشكل إيجابي أو سلبي، ويتم إعلام مجلس القضاة في الجلسة الموالية مباشرة لتاريخ توقيع العقوبة.

1. **عقوبات من الدرجة الثانية**:

وتضم التوقيف المؤقت، التخفيض في الدرجة والشطب من قائمة الترقية، ويتم توقيعها بقرار من رئيس مجلس المحاسبة بعد الحصول على رأي مجلس القضاة الذي يجتمع في شكل مجلس تأديبي، ويتخذ القرار بالأغلبية البسيطة من عدد الأعضاء الحاضرين.

1. **عقوبات من الدرجة الثالثة:**

تتمثل هذه العقوبات في حرمان القاضي من تولي بعض الوظائف، التنزيل في الرتبة، الإحالة على التقاعد الإجباري، العزل من المنصب ويتم اتخاذ هذه العقوبات عن طريق مجلس القضاة الذي يجتمع في مجلس تأديبي يتخذ فيه القرار بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين.

يتم تجسيد العقوبات من الدرجة الثالثة بواسطة مرسوم رئاسي، ماعدا في حالة التنزيل في الرتبة فإنه يتم ذلك بواسطة قرار يتخذه رئيس مجلس المحاسبة.[[35]](#footnote-35)

ولقد أدخل المشرع ترتيبات هامة في هذا المجال، بغرض ضمان النزاهة اللازمة في القرارات التي يتخذها المجلس التأديبي وحماية القضاة من أي تعسف وتتمثل في تمكين القاضي المعني من الاطلاع على الملف الذي يتم إيداعه لدى أمانة مجلس القضاة ثلاثة أيام قبل تاريخ انعقاد المجلس التأديبي[[36]](#footnote-36) وكذلك منحه حق الدفاع عن نفسه سواء بصفة شخصية، أو عن طريق اختيار شخص آخر مؤهل بأن يدافع عنه إذا أراد ذلك. إجراء آخر لا يقل أهمية عن الإجراءات السالفة الذكر، ويشكل ضمانا تكميليا لتحقيق النزاهة في قرارات المجلس التأديبي، ويتمثل في الفصل بين دور كاتب الجلسة الذي ينحصر في إعداد محضر الجلسة، ودور مقرر الجلسة والذي هو قاضي يتم اختياره من ضمن أعضاء مجلس القضاة ويملك هذا الأخير صلاحية القيام بالتحريات اللازمة حول الملف، ويمكن له حتى سماع القاضي المعني أو الشهود إن أقتضى الأمر ذلك، وهذا قبل عرض تقريره أمام المجلس التأديبي.

**2- مبدأ عدم قابلية قضاة مجلس المحاسبة للعزل والنقل.**

تجسيدا لمفهوم استقلال القضاء الذي عمل على تكريسه الدستور، أقر المشرع في المادة 11 من الأمر 95-23 السالف ذكره، بمبدأ عدم قابلية قضاة مجلس المحاسبة للعزل والنقل، والذي يقصد به عدم جواز فصلهم أو توقيفهم عن العمل أو نقلهم إلى وظيفة أخرى غير قضائية، أو إحالتهم بصفة إجبارية على التقاعد إلا في الحالات التي ينص عليها القانون، بهدف تحصينهم ضد القرارات التعسفية التي قد يتعرضون لها أثناء ممارستهم لوظيفتهم.[[37]](#footnote-37)

ومن ثم، وبنفس هذه الكيفية والتصور، حدد المشرع مسؤولية قضاة مجلس المحاسبة عن أخطائهم المهنية وهذا أمام مجلس قضاة مجلس المحاسبة.

و يترتب على تطبيق هذا المبدأ نتائج قانونية هامة، حيث أن الجهة التي تملك سلطة تعيين القضاة، لا تملك حرية مطلقة في توقيع العقوبات عليهم حتى لو أخّلوا بالتزاماتهم، ويتعين عليها في ذلك إتباع إجراءات يحددها القانون، وإلا جاءت قراراتها غير شرعية وباطلة، و تطبيقا لذلك فإن العقوبات من الدرجة الأولى التي يوقعها رئيس مجلس المحاسبة، تستوجب عليه إعلام مجلس القضاة في الجلسة الموالية مباشرة لتاريخ توقيع العقوبة، بينما يلزمه القانون في العقوبات من الدرجة الثانية والثالثة الحصول على رأي مجلس القضاة قبل توقيعها.

**3- طرق الطعن في القرارات التأديبية.**

حسب المادة 96 من القانون الأساسي للقضاة، فإنه يمكن للقاضي تقديم طلب رد الاعتبار، وهذا بعد فوات سنة كاملة من تاريخ توقيع العقوبة، وتقضي نفس المادة على أن العقوبات من الدرجة الأولى تسقط بقوة القانون بفوات سنتين كاملتين ابتداء من تاريخ توقيع العقوبة، شريطة ألا يتعرض القاضي خلال هذه المدة إلى عقوبات أخرى.[[38]](#footnote-38)

أما بالنسبة للعقوبات من الدرجة الثانية والثالثة، نص نفس القانون على إمكانية تقديم القاضي لطلب رد الاعتبار بعد فوات مدة أربع (04) سنوات كاملة من تاريخ توقيع العقوبة وفي حالة موافقة المجلس على طلبه، تسقط العقوبات التي تعرض لها وتسحب نهائيا من ملف المعني.[[39]](#footnote-39)

**الفرع الثاني**

**اختصاصات قضاة** **مجلس المحاسبة.**

يترأس قضاة مجلس المحاسبة رئيس مجلس المحاسبة والذي يتولى مهمة الاشراف والتوجيه وكذا الرقابة على مختلف أجهزة وهيئات مجلس المحاسبة، ثم يليه باقي القضاة في رتب مختلفة، كل منهم مكلف بسلطات ومهام معينة، حيث يمارس رؤساء الغرف صلاحيات الاشراف والتوجيه والرقابة على جميع الفروع التابعة لهم، أما بالنسبة لرؤساء الفروع فيقومون بنفس المهام على مختلف القضاة التابعين لكل فرع.[[40]](#footnote-40)

**أولا: رئيس مجلس المحاسبة:**

يتمتع رئيس مجلس قضاة مجلس المحاسبة بصلاحيات واسعة اذ يقومبإدارة المؤسسة والتنظيم العام لأشغالها، كما يمثل المؤسسة ايضا على الصعيد الرسمي وأمامالقضاء، يتولى العلاقات مع رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيسمجلس الأمة، الوزير الأول وأعضاء الحكومة، ويسهر على انسجام تطبيق الأحكام الواردةفي النظام الداخلي، يتخذ كل التدابير التنظيمية لتحسين سير أشغال المجلس وفعاليته،ويوافق على برامج النشاط السنوية وكذا الكشف التقديري لنفقات المجلس، يوزع رؤساءالغرف ورؤساء الفروع وقضاة مجلس المحاسبة الآخرين على مناصبهم، كما يمكنه كذلك أن يترأسجلسات الغرف.

كمايعين ويوزع مستخدمي مجلس المحاسبة الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم أوتوزيعهم، ونشير أن رئيس المجلس لم يعد هو الآمر بالصرف لميزانية المجلس خلافا لماكان عليه في القانون السابق 90-32، حيث أسندت هذه المهمة إلى الأمين العام طبقا للمادة 26 من الامر 95-377 وبهذا يخالف رئيس مجلس المحاسبة الفرنسي الذي يعتبر المسير الوحيد للموارد البشرية والمادية للمجلس.[[41]](#footnote-41)

هذا ويعينرئيس مجلس المحاسبة بموجب مرسوم رئاسي.[[42]](#footnote-42)

**ثانيا: الناظر العام:**

يتم تعيين الناظر العام بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح الوزير الأول، والذي يتولى مهام النيابة العامة.[[43]](#footnote-43) بمساعدة نظار مساعدين.[[44]](#footnote-44)

يتابع الناظر العام ممارسة الصلاحيات القضائية للمجلس ويمارس مهمة الرقابة على تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها في المجلس وبهذه الصفة فهو يقوم بالسهر على تقديم الحسابات بانتظام، وفي حالة التأخر أو الرفض أو التعديل يطلب تطبيق الغرامة في الحالات المنصوص عليها قانونا، كما يطلب التصريح بالتسيير الفعلي، والتماس الغرامات على التدخل في شؤون وظيفة المحاسب العمومي، ويطلب تنفيذ الاجراءات القضائية بخصوص الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية، يحضر جلسات التشكيلات القضائية في مجلس المحاسبة، التي يعرض عليها استنتاجاته المكتوبة وعند الاقتضاء ملاحظاته الشفوية أو يكلف من يمثله في هذه الجلسات وهو يتابع تنفيذ قرارات مجلس المحاسبة ويتأكد من مدى تنفيذ أوامره ويتولى العلاقات بين مجلس المحاسبة والجهات القضائية ويتابع النتائج الخاصة بكل ملف كان موضوع إرسال لها.[[45]](#footnote-45)

**ثالثا: رؤساء الغرف:**

يتم تعيين رؤساء الغرف بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من رئيس مجلس المحاسبة.[[46]](#footnote-46) والذين توكل لهم المهام التالية: تنسيق الأشغال داخل تشكيلاتهم ويسهرون على حسن تأديتها تحقيقا للأهداف المسطرة في إطار البرنامج الموافق عليه، كما يحدد رؤساء الغرف القضايا الواجب دراستها في الغرف وفي الفروع ويرأسون الجلسات ويديرون مداولات الغرف.[[47]](#footnote-47)

**رابعا: رؤساء الفروع:**

يتم تعيين رؤساء الفروع بذات الوسيلة القانونية الخاصة بتعيين نائب الرئيس ورؤساء الغرف أي بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراحات رئيس مجلس المحاسبة،[[48]](#footnote-48) حيث تتمحور مهامهم في رئاسة الجلسات وادارة مداولات الفروع.[[49]](#footnote-49)

**المبحث الثاني**

**أنواع الرقابة البعدية التي يمارسها مجلس المحاسبة**

تم اسناد صلاحيات واختصاصات واسعة لمجلس المحاسبة، بحيث تنقسم هذه الاختصاصات الى اختصاصات قضائية واخرى إدارية، وبالتعمق في الطابع القضائي الذي يأخذ به مجلس المحاسبة في أعماله، نجد أن هذه الاختصاصات القضائية تأتي في الدرجة الأولى، بمعنى أخرى انها تأتي قبل الاختصاصات الإدارية، فقانون 1995 قد وسع من اختصاصات مجلس المحاسبة، بحيث أصبحت من جديد تشمل الرقابة المالية على أموال المؤسسات العمومية ذات الصبغة التجارية والصناعية، بعدما استبعدت في قانون 1990.

وعليه سنتطرف في هذا المبحث الى ما يلي:

* الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة (المطلب الأول).
* الرقابة الادارية لمجلس المحاسبة (المطلب الثاني).

**المطلب الأول**

**الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة**

من خلال هذا المطلب نحاول القيام بتسليط الضوء على مختلف الاختصاصات القضائية لمجلس المحاسبة، حيث نتطرق بداية الى تقديم الحسابات لمجلس المحاسبة وذلك في الفرع الأول من المطلب، ثم الانتقال الى معالجة الرقابة على حسابات المحاسبين العموميين والمحاسبين الفعليين في فرعه الثاني.

**الفرع الأول**

**تقديم الحسابات لمجلس المحاسبة.**

يتعين على كل محاسب عمومي إيداع حسابه للتسيير لدى كتابة الضبط لمجلس المحاسبة والاحتفاظ بكل الوثائق الثبوتية التي قد يطلبها منه مجلس المحاسبة عند الاقتضاء. كما يتعين على الآمرين بالصرف التابعين للهيئات العمومية إيداع حساباتهم الإدارية بنفس الآلية.

حيث نصت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 96-56 على أنه: "**يجب على الآمرين بالصرف الرئيسيين والثانويين وعلى المحاسبين العموميين التابعين لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية، ومختلف المؤسسات والهيئات العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية أن يودعوا حساباتهم لدى كتابة ضبط مجلس المحاسبة في أجل أقصاه 30 يوليو من السنة الموالية للميزانية المقفلة.**"[[50]](#footnote-50)

وفي حالة التأخير في إيداع الحسابات أو عدم إرسال الوثائق الثبوتية يمكن لمجلس المحاسبة إصدار غرامات في حق المحاسبين العموميين والآمرين بالصرف المقصرين، وله أن يصدر في حقهم كذلك أوامر بإيداع حساباتهم في الآجال التي يحددها لهم.[[51]](#footnote-51)

**أولا: تقديم حسابات تسيير المحاسبين العموميين.**

المحاسب العمومي هو كل شخص يقبض إيرادات ويدفع نفقات ويحوز أموالا أو قيما، ويكون المحاسبون العموميون معينون من قبل الوزير المكلف المالية ويخضعون أساسا لسلطته، وتحدد كيفيات تعيين بعض المحاسبين العموميين أو اعتمادهم عن طريق التنظيم.

وبالنظر إلى طبيعة المهام الموكلة إلى المحاسب العمومي والتي لا تتوقف عند التنفيذ المادي للعمليات المالية وتقييدها في السجلات المحاسبية فقط، فإن الضرورة تقتضي مسك محاسبة أكثر دقة من تلك التي يمسكها الآمر بالصرف، فهي تقتضي السهر على مراقبة شرعية تلك العمليات المنجزة، ومن ثم فإنهم ملزمون بإعداد حسابات التسيير الختامية عند غلق كل سنة مالية، حيث يهدف نظام المحاسبة العمومية أساسا إلى حماية الأموال العمومية وضمان التصرف فيها طبقا لما تقتضيه النصوص القانونية، والتأكد من حسن تسييرها والتصرف فيها طبقا للغايات المحددة لها، وتنفيذا لذلك حددت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم91-313 الزام المحاسبين العموميين بصفتهم المشرفين مباشرة على تنفيذ العمليات المالية بمسك ثلاثة أنواع من المحاسبات وهي:

**- المحاسبة العامة:** تسمح بمعرفة ومراقبة عمليات تنفيذ الميزانيات وعمليات الخزينة العمومية، وتحديد النتائج السنوية المترتبة عن ذلك.[[52]](#footnote-52)

**- المحاسبة الخاصة:** تمسك هذه المحاسبات على مستوى مصالح الآمر بالصرف أو المحاسب العمومي، وتسمح هذه المحاسبات بمتابعة حركات الأموال المنقولة للهيئات العمومية، من عتاد وسلع وقيم وكذلك السندات.[[53]](#footnote-53)

**- المحاسبة التحليلية:** الغرض الأساسي من مسك المحاسبة التحليلية هو حساب التكلفة وسعر الكلفة لكل نوع منتج سواء كانت سلعة أو خدمة من منتجاتها قصد تحليل النتائج، ومعرفة كيفية تشكيلها والوصول إلى تحديد ربحية كل منتج.[[54]](#footnote-54)

ولحساب التسيير أهمية بالغة من الناحيتين:

1. **الناحية المالية:** حيث يسمح بمعرفة المركز المالي للهيئة العمومية المعنية وضبط التكلفة الحقيقية للخدمات أو السلع التي تقدمها ومعرفة مردودها.

**ب-الناحية القانونية:** حيث تشكل الوسيلة الأساسية التى يعتمد عليها قضاة مجلس المحاسبة في مراجعة الحسابات العمومية إلى جانب الوثائق الثبوتية التي ينبغي أن ترفق بهذا الحساب، والتي تعتبر سند إثبات لتبرير مختلف العمليات المنجزة وتتوقف عليها المسؤولية المالية والشخصية للمحاسب العمومي أمام قضاة مجلس المحاسبة.[[55]](#footnote-55)

**ثانيا: تقديم الحسابات الإدارية للآمرين بالصرف.**

1. **تعريف الآمر بالصرف:**

هو كل موظف معين في منصب مسؤول تسيير الوسائل المالية والمادية ويؤهل لتنفيذ العمليات المشار إليها في المواد: 16-17-19-20-21 من القانون 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

وقد يكون الآمر بالصرف معينا مثل الوالي أو المدير العام في إدارة عمومية كما يمكن أن يكون منتخبا كرئيس المجلس الشعبي البلدي، وحسب المادة السادسة من المرسوم التنفيذي 91-313 يمكن أن يكون الآمر بالصرف رئيسي أو ابتدائي أو أساسي أو آمر بالصرف "ثانوي".

يلزم قانون المحاسبة الآمرين بالصرف بمسك محاسبة إدارية تخص جميع العمليات التي ينجزونها في إطار تنفيذ الميزانية العمومية، وبحفظ الوثائق والمستندات التي تبرر شرعية تلك العمليات المنجزة، وعند غلق السنة المالية يتم إعداد حساب إداري ختامي يظهر جميع هذه العمليات المنجزة، سواء في إطار الميزانية الأولية أو في إطار الميزانية الإضافية في شكل جدول عام يتشكل من فصول ومواد مرتبة حسب نفس ترتيب الميزانية، ومن جهة ثانية فالعمليات التي تم إنجازها بصفة فعلية وتحديد باقي الإنجازات[[56]](#footnote-56)، وتكتسي الحسابات الإدارية من كونها حسابات ختامية شاملة لها أهمية بالغة في ممارسة وظيفة الرقابة المالية بأشكالها المختلفة، ذلك أنها تشكل إحدى الوسائل التي تمكن السلطات الرئاسية والوصاية من الاطلاع على مستوى الأداء المالي لمختلف الهيئات التابعة لها مع نهاية كل سنة مالية، وتقدير نشاطها وهو ما يسمح لها بوضع التدابير التي تمكن من تفادي الصعوبات والنقائص المسجلة أثناء عرض الميزانية الإضافية.[[57]](#footnote-57)

**2- أهمية الحساب الإداري في الرقابة المالية.**

تظهر أهمية الحسابات الإدارية في ممارسة الرقابة المالية الخارجية، وتظهر بشكل أفضل في مجال الرقابة القضائية التي يمارسها مجلس المحاسبة، حيث أن القانون يلزم جميع الآمرين بالصرف بإعداد هذه الحسابات عند غلق كل سنة مالية وإيداعها على مستوى كتابة ضبط مجلس المحاسبة بهدف مراقبة نشاطهم المالي، ومعاينة مدى انضباطهم في مجال تسيير الميزانية والمالية بالقواعد التي تحكم المالية العامة.

كما أن هذه الحسابات الإدارية ليست مجرد وسيلة لضبط الأخطاء والمخالفات المالية المرتكبة وتوقيع العقوبات عليها، وإنما تمكن كذلك من تقييم مردود الهيئات العمومية وتقدير مدى فعالية نشاطها المالي، باعتبار أنها تسمح مع نهاية كل سنة مالية بإجراء مقارنة بين التقديرات المالية التي تضمنتها الميزانية مع النتائج المنجزة فعلا بعد تنفيذها، والفارق بينهما يعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية الحقيقية للهيئة العمومية المعنية، وهو ما يسمح بالوقوف بدقة على مواقع العجز في نشاطها المالي، وضبط التدابير المناسبة التي تمكنه من تفادي تلك النقائص المسجلة في الميزانيات المقبلة والعمل على تحسين مستوى أدائها المالي.[[58]](#footnote-58)

**الفرع الثاني**

**الرقابة على حسابات المحاسبين العموميين والمحاسبين الفعليين.**

يشمل هذا النوع من الرقابة على نوعين رئيسيين من الرقابة، يتمثل النوع الأول من هذه الرقابة في الرقابة على حسابات المحاسبين العموميين، أما النوع الثاني من الرقابة فنخص به مراجعة حسابات المحاسبين الفعليين.

**اولا: مراجعة حسابات المحاسبين العموميين.**

يتعين على مجلس المحاسبة مراجعة حسابات المحاسبين العموميين وإصدار أحكاما بشأنها، فهو يقدر مدى مسؤولية المحاسب العمومي الشخصية والمالية في حالات السرقة أو ضياع الأموال أو القيم أو المواد التي يمكن للمحاسب العمومي أن يحتج فيها بعامل القوة القاهرة، أو يثبت بأنه لم يرتكب أي خطأ أو إهمال في ممارسة وظيفته يمكنه من أن يحمل المسؤولية الشخصية أو المالية للوكلاء أو الأعوان الموضوعين تحت سلطة أو رقابة المحاسب العمومي المعني طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به،[[59]](#footnote-59) وهذا ما أكده الامر المتعلق بمجلس رقم 95-20[[60]](#footnote-60) كما تضمن ذات الأمر على أنه: "**يدقق في صحة العمليات المادية الموصوفة فيها ومدى مطابقتها مع الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها**."[[61]](#footnote-61)

1. **إجراءات مراجعة حسابات المحاسبين العموميين.**

حدد الأمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة عمليات التدقيق التي يمارسها مجلس المحاسبة إلى إجراءات إلزامية ويترتب عليها إما إبراء ذمة المحاسب العمومي أو إقحام مسؤوليته المالية الشخصية.

وتخضع عملية مراجعة حسابات المحاسبين العموميين لإجراءات أساسية حددها الأمر 95-20 السالف الذكر، وقد تم توزيع هذه الإجراءات على ثلاث مراحل وهي

1. **معاينة الحسابات:**

قبل البدء في عمليات التدقيق ينبغي على المحاسب المعني أن يضع تحت تصرفقضاة مجلس المحاسبة الوثائق والمستندات المطلوبة لإجراء عمليات الرقابة، منها ما يتعلقبوضعية المحاسب نفسه (قرار التعيين، محضر التنصيب، محضر استلام المهام واكتتابالتأمين على المسؤولية المالية)، ومنها ما يتعلق بالعمليات المالية المنجزة (كالوثائقالثبوتية للنفقات)، إلى جانب بطبيعة الحال نسخة من الميزانية الأولية والإضافية للسنة الماليةموضوع الرقابة.

ويتم الشروع في تنفيذ عمليات التدقيق والمعاينة من طرف القضاة المعنيين وفق طريقة منهجية تتضمن على الخطوات التالية:

* معاينة مدى مطابقة حسابات التسيير للتنظيم المعمول به.
* المراجعة الحسابية للمبالغ المسجلة.
* مراجعة مدى تطابق الحسابات وانسجامها.
* ضبط مبالغ الاعتمادات المالية المخصصة.
* مراجعة العمليات المالية المنجزة.
* مراقبة العمليات المالية المنجزة خارج الميزانية وحسابات التسبيقات.
* مراقبة عمليات الخزينة (حركات الأموال نقدا، حسابات إيداع الحسابات الجارية، حسابات الديون المستحقة للهيئات العمومية أو عليها).

1. **الحكم على الحسابات.**

في حالة عدم تسجيل خطأ أو مخالفة على مسؤولية المحاسب العمومي، يصدر قرار الإبراء من طرف تشكيلة المداولة، أما في حالة وجود أخطاء أو مخالفات في حساباته فهي تصدر قرارا مؤقتا يتضمن على أوامر توجه إلى المحاسب المعني لتقديم التبريرات الناقصة أو إكمال تلك التي تراها التشكيلة غير كافية أو تقديم أية توضيحات أخرى لتبرئة ذمته، ويتم تبليغ القرار للمحاسب المعني للإجابة عليها في أجل شهرين كاملين يحسب من تاريخ التبليغ.

1. **إصدار القرار النهائي.**

بانقضاء الأجل المحدد للإجابة يعين رئيس الغرفة مقررا مراجعا ويكلفه بدراسة الملف على ضوء الإجابات المستلمة وتقديم اقتراحاته، وبعده يرسل الملف كاملا إلى الناظر العام لتقديم استنتاجاته، ويعرضه بعد ذلك على تشكيلة المداولة لإصدار القرار النهائي.

1. **النتائج المترتبة عن مراجعة حسابات المحاسبين العموميين.**

يترتب عن مراجعة حسابات المحاسبين العموميين نتيجتين مهمتين:

**أ- إبراء ذمة المحاسب العمومي.**

يمنح مجلس المحاسبة إبراء ذمة المحاسب العمومي بقرار نهائي إذا كانت عمليات المراجعة لحسابات المحاسب العمومي صحيحة وسليمة.[[62]](#footnote-62)

وبناء على نص المادة 84 من الأمر رقم 95-20 فإن القرارات التي يصدرها مجلس المحاسبة هي قرارات تكتسي الطابع القضائي، أي الصيغة التنفيذية قياسا على قرارات الجهات القضائية الإدارية الأخرى، وعليه فإن قرار إبراء الذمة الذي يصدره مجلس المحاسبة لإبراء ذمة المحاسب العمومي المعني يكتسب نفس القوة القانونية للصيغة التنفيذية، فهذا القرار يصبح ملزما بالنسبة لمجلس المحاسبة الذي أصدره.

ويلاحظ أن النصوص القانونية السارية المفعول لم توضح الإجراءات التي ينبغي أن يتبعها مجلس المحاسبة في منح قرارات التبرئة النهائية، وكيفية الفصل فيها، وحسب ما تضمنته المادة 85 من القانون السالف الذكر، فان إصدار صورة القرارات يكون عن طريق المداولة، مثل باقي القرارات التي يصدرها المجلس.[[63]](#footnote-63)

ويترتب عن حصول المحاسب الذي غادر وظيفته بشكل نهائي على قرار التبرئة النهائية استرجاعه لمبلغ الضمان الشخصي الذي اكتتبه ، وانقضاء باقي الالتزامات التي تقع على ممتلكاته العقارية.[[64]](#footnote-64)

**ب- وضع المحاسب العمومي في حالة مدين.**

إذا تبين من عمليات المراجعة وجود أخطاء ومخالفات في التسيير الذي قدمه المحاسب العمومي، ومثل ذلك تسديد نفقة غير قانونية أو عدم تحصيل إبراء معين أو عجز في أموال الصندوق، ولم يقم المحاسب العمومي بالتسديد من أمواله وضع في حالة مدين والملاحظ من خلال النصوص القانونية أن المشرع الجزائري لم يعالج بشكل واضح ودقيق مسألة التعويض الناتج عن الأضرار التي يتسبب بها المحاسبون العموميون، فالمشرع الجزائري أقر وضع المحاسب العمومي في حالة مدين بمبلغ يساوي المبلغ الناقص، فهو لم يبين كيفية حساب المبلغ المستحق تسديده من طرف المحاسب، وقد أعطى السلطة التقديرية لقاضي الحسابات لتقدير المبلغ المستحق تسديده.[[65]](#footnote-65)

**ثانيا: مراجعة حسابات المحاسبين الفعلين.**

من أجل ضمان أكثر في تسيير الأموال العمومية، أوجد المشرع الجزائري نظام قانوني يحدد شروط استعمال هذه الأخيرة من أجل تنفيذ الإيرادات والنفقات العمومية مما يقتضي الحصول على ترخيص مسبق من المجالس الشعبية المحلية بالنسبة لميزانية الولاية والبلدية، والمجلس الشعبي الوطني بالنسبة لميزانية الدولة، إلا أنه كاستثناء يجوز تدخل الآمر بالصرف بتنفيذ عمليات مالية دون الحاجة إلى ترخيص من الهيئات المختصة، وهذه الحالة تجعل من هذا الأخير محاسبا فعليا من الهيئات المختصة، ويلتزم بتقديم حساباته لمجلس المحاسبة من أجل مراجعتها ومراقبتها.

**1- مفهوم التسيير الفعلي.**

منذ الإقرار الفعلي بإنشاء مجلس المحاسبة بموجب القانون 80-05 في سنة 1980 والذي أقر في مادته 46 باختصاص مجلس المحاسبة بمراجعة التسيير الفعلي، فقد عرف المشرع الجزائري المحاسب العمومي في نص المادة 51 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية بنصه على أنه: "**يعد شبه محاسب في مفهوم هذا القانون كل شخص يتولى تحصيل الإيرادات أو يقوم بالمصاريف أو يداول القيم والأموال العمومية دون أن تكون له صفة محاسب عمومي، ودون أن يرخص له صراحة من قبل السلطة المؤهلة لهذا الغرض"**[[66]](#footnote-66) كما خول المشرع الجزائري بموجب المادة 86 الفقرة 03من الامر رقم 95-20 لمجلس المحاسبة توقيع عقوبات على المسيرين الفعليين في حالة تشكيل خرق لقواعد المحاسبة العمومية والتعدي على وظيفة المحاسب العمومي[[67]](#footnote-67)، وتتمثل هذه العقوبات في غرامات مالية تصل إلى مائة ألف دينار جزائري ( 100,000 دج ) حسب أهمية المبالغ محل التهمة. وتكون العقوبة جزائية إذا تبين أن هذا التعدي يفرض تحقيق أهداف وغايات شخصية لمصلحة عامة، وتتم إحالة الملف إلى القضاء المختص من أجل المتابعات القضائية المطلوبة التي يقرها قانون العقوبات، وهذا بناء على بالأمر رقم 95-20.[[68]](#footnote-68)

**2- العناصر المكونة للتسيير الفعلي.**

من أجل القيام بتسيير فعلي صحيح لا بد من توفر ثلاثة عناصر أساسية وهي كالاتي:

* أن يوجد هناك تصرف في أموال عمومية سواء تعلق الأمر بتحصيل إيرادات أو تسديد نفقات معينة أو تداول قيم وأموال عمومية.
* عدم توفر صفة المحاسب العمومي في الشخص الذي يتصرف في الأموال العمومية وعدم الترخيص له للقيام بذلك.
* أن يتم استعمال تلك الأموال لأغراض المصلحة العامة وليس لأغراض شخصية بحتة، لأنه في مثل هذه الحالة يكيف سلوك المحاسب الفعلي على أساس أنه اختلاس أو تحويل أموال عمومية ويخضع لأحكام قانون العقوبات.[[69]](#footnote-69)

**3- النتائج المترتبة عن إخطار مجلس المحاسبة للتسيير الفعلي.**

إذا توافرت الأدلة الكافية على عدم وجود تسيير فعلي، يتم فتح تحقيق حول هذه القضية، يباشر خلاله قضاة مجلس المحاسبة الإجراءات المتعلقة بذلك مع الأشخاص المعنيين بها، بحيث يتم إصدار في بداية الأمر قرارا مؤقتا يتم فيه التصريح بالتسيير الفعلي ويتضمن على أمر موجه إلى الشخص المعني بغرض إلزامه على تقديم حسابات تسييره إلى مجلس المحاسبة في أجل محدد، وإذا امتثل الشخص المعني لهذا الأمر يصبح هذا القرار نهائيا، أما إذا أبدى معارضته لذلك ينظر المجلس في التفسيرات المقدمة من طرفه، فإذا كان هناك ما يبرر موقفه، يتم إقرار عدم متابعته وفي حالة العكس يصدر مجلس المحاسبة قرارا نهائيا، يتضمن التصريح بالتسيير الفعلي ويلزمه بتقديم حساباته في الآجال المقررة لذلك لرقابة مجلس المحاسبة.[[70]](#footnote-70)

**المطلب الثاني**

**الرقابة الإدارية لمجلس المحاسبة**

تعتبر الرقابة الإدارية لمجلس المحاسبة النوع الثاني لرقابة مجلس المحاسبة والتي تنقسم بدورها الى:

* رقابة نوعية التسيير.
* تقييم المشاريع والبرامج والسياسات العمومية.

حيث ينسب الاختصاص الأول على تقييم مختلف المهام والوسائل التي تستعملها الهيئات العمومية وذلك بغية لتحقيق المصلحة العمومية، بينما يذهب الاختصاص الثاني الى تقييم فعالية النشاطات والمخططات ومختلف البرامج والإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية بهدف تحقيق اهداف ذات منفعة وطنية.

وعليه سنتطرق في هذا المطلب الى رقابة نوعية التسيير في الفرع الأول، ثم الى تقييم المشاريع والبرامج والسياسات العمومية في الفرع الثاني من هذا المطلب.

**الفرع الأول**

**رقابة نوعية التسيير**

تنصب مراقبة نوعية التسيير على تقييم المهام والأهداف والوسائل المستعملة من طرف الهيئات العمومية لآداء نشاطها تحقيقا للمصلحة العامة، وعلى الرغم من تمتع مجلس المحاسبة بهذه الرقابة إلا أنه لا ينبغي له التعدي على حدود تقييم قواعد عمل وتنظيم الهيئات الخاضعة لرقابته والتأكد من وجود آليات رقابية داخلية فعالة وموثوقة.

**اولا: ماهية رقابة نوعية التسيير.**

**1- تعريف رقابة نوعية التسيير**.

هي تلك الرقابة الممارسة من قبل مجلس المحاسبة على الهيئات العمومية من أجل مراقبة مدى شرعية نشاطها المالي، وكذا العمل على تحسين مستوى أدائها ومردودها، وهذا عن طريق تقييم شروط استعمالها للموارد والوسائل العمومية الموضوعة تحت تصرفها، من حيث الفعالية والنجاعة والاقتصاد كما جاء في الأمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة.[[71]](#footnote-71)

ومن خلال تحليل نص المادة 06 من الأمر السالف الذكر يتضح لنا أن المشرع الجزائري من خلال تعريفه هذا أن رقابة نوعية التسيير تهدف إلى تحقيق هدفين، الأول اقتصادي بحت يتمثل في تقييم مردود الهيئات التي تخضع لرقابة مجلس المحاسبة وكذلك قياسه لفاعلية النشاط المالي لهذه المؤسسات لتحقيق الأهداف المسطر لها، أما الهدف الثاني فهو هدف قانوني بحت يتمثل في مراقبة شرعية النشاط المالي للهيئات العمومية، بمعنى مدى مطابقة أعمالها ونشاطاتها للنصوص القانونية.

1. **معايير رقابة نوعية التسيير.**

نجد من خلال تحليل المادة سابقة الذكر أن المشرع حدد المعايير اللازمة لكيفية ممارسة مجلس المحاسبة لرقابة نوعية التسيير عن طريق اشارته للعناصر التي تقوم عليها، وتتمثل هذه الأخيرة في:

1. الفعالية (Efficacité): ويقصد بالفعالية قياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة.
2. النجاعة (Efficience): وتكون في الأداء، ويقصد بها الاستعمال الأحسن والأمثل للموارد والوسائل التي تتمتع بها الهيئات العمومية وبلوغ الحد الأقصى في استخدامها التحقيق الأهداف المسطرة.
3. الاقتصاد (Economies): ويكون في التسيير، ويعني الاقتصاد في التسيير تحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة ممكنة في استعمال الموارد والوسائل العمومية[[72]](#footnote-72).

**ثانيا: إجراءات رقابة نوعية التسيير.**

يمارس مجلس المحاسبة إجراءات رقابة نوعية التسيير من خلال ثلاث مراحل أساسية وهي

**أ- التحقيق وإعداد تقرير الرقابة.**

بناء على نص المادة 36 من المرسوم الرئاسي رقم 95-377 المحدد للنظام الداخلي المجلس المحاسبة ، فإن مرحلة إجراء التحقيق تبدأ بعد إصدار رئيس مجلس المحاسبة أمر يتضمن تعيين مقرر لإجراء الرقابة على هيئة عمومية معينة، ويقوم رئيس مجلس المحاسبة بتحديد الرقابة الواجب انجازها، وأيضا يحدد السنوات المالية المعنية وكذا الآجال المحددة لإيداع تقرير الرقابة، وفي حالة عملية المراقبة يدخل بمجال غرفتين أو أكثر، فلرئيس مجلس المحاسبة أن يعين بأمر مجموعة من القضاة التابعين للغرف المعنية ويعين من بينهم مقررا يشرف على أعمال المجموعة، ويعرض المقرر التقرير بعد إنهاء المهمة على تشكيلة مشتركة بين الغرف ، يتم إحداثها بأمر من رئيس مجلس المحاسبة من أجل هذا الغرض ، وتتكون هذه التشكيلة من قاضيين من كل غرفة يرأسها رئيس إحدى الغرف المعنية [[73]](#footnote-73).

**ب-المصادقة على التقرير.**

بعد الحصول على الملف تجتمع التشكيلة المختصة لدراسة ومناقشة الملاحظات التي يتضمنها تقرير الرقابة حالة بحالة والمصادقة عليها، وبعد عملية المصادقة يبلغ هذا التقرير إلى مسؤولي الهيئات المعنية بغرض تقديم إجاباتهم حول مختلف الملاحظات المسجلة، وذلك خلال أجل يحدده مجلس المحاسبة لا يقل عن شهر واحد، وهو أجل قابل للتمديد من طرف رئيس الغرفة المختصة، إذا رأى أن ذلك ضروريا لتمكين المعنيين به من تقدم توضيحاتهم[[74]](#footnote-74) "

**ج- المداولة والتقييم النهائي.**

تجتمع التشكيلة المختصة لدراسة الملف بناء على ما قدمه مسيرو الهيئات المعنية بالرقابة، بعد عرض المقرر لمشروع مذكرة تقييم حول الملف على رئيس التشكيلة المتداولة المختصة، ويمكن لهذا الأخير بمبادرة منه أو بناء على اقتراح من المقرر أو بناء على طلب تقدمه السلطة المعنية، اين تقرر التشكيلة تنظيم نقاش يشارك فيه مسيرو الهيئات المعنية بالرقابة وأعضاء التشكيلة وبعده يتم الضبط النهائي للتقييمات النهائية ويتم إرفاقها بالتوصيات والاقتراحات اللازمة لتحسين مردودية تسيير الهيئات والمصالح المعنية.

بعد الانتهاء من المداولة يتم اعداد مذكرة التقييم النهائي ويسلمها إلى رئيس التشكيلة المختصة لمراجعتها من أجل التأكد من مطابقتها مع نتائج المداولة، ثم يبلغها إلى مسؤولي الهيئات المعنية بالرقابة وإلى السلطات الرئاسية أو الوصية التي تتبع لها تلك الهيئات.

**ثالثا: النتائج المترتبة عن رقابة نوعية التسيير.**

بما أن الرقابة على نوعية التسيير هي رقابة إدارية وليست قضائية ، فإن النتائج المترتبة عنها ليست إلزامية للهيئات المعنية بها ، ولا يملك فيها مجلس المحاسبة إلا صلاحية تقديم التوصيات والتوجيهات من أجل تصحيح الوضع وتحسين مرد ودية تلك الهيئات بواسطة مذكرات التقييم التي يصدرها عقب كل مراقبة[[75]](#footnote-75) ، وقد تكشف عمليات المراقبة التي يمارسها مجلس المحاسبة عن وجود مخالفات أو وقائع لا يمكن معالجتها والتكفل بها بواسطة مذكرات التقييم ، وإنما تقتضي استعمال وسائل قانونية أخرى أكثر فعالية ، وهي متدرجة من حيث أهميتها وطبيعة القضايا التي تتناولها ، والجهات التي ترسل إليها وهي :

**1-رسالة رئيس الغرف:**

وهي رسالة يضطلع بها رئيس الغرفة المختصة والهيئات والمصالح التي خضعت للرقابة وكذلك سلطاتها السلمية أو الوصية، بالنقائص المتعلقة بجوانب التنظيم والتسيير الداخلي والتي تلحق ضررا بالخزينة العمومية أو بأملاك تلك الهيئات وهذا بغرض اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الوضع.

ولقد ظهر استعمال هذا النوع من الرسائل لأول مرة في فرنسا في مجال الرقابة على هيئات الضمان الاجتماعي، ثم توسع استعمالها لتشمل المجالات الأخرى من نشاط الإدارة العمومية، بشأن القضايا ذات الأهمية البسيطة [[76]](#footnote-76).

أما المشرع الجزائري، فقد حدد استعمالها بشكل عام، في حالات وقوع مخالفات تلحق ضررا بالخزينة العمومية قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة التي يقتضيها التسيير السليم للأموال العمومية،[[77]](#footnote-77) وفي حالات حيازة مبالغ مالية مستحقة للدولة أو الجماعات المحلية أو المرافق العامة من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، بقصد اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لاسترجاعها[[78]](#footnote-78).

**2- المذكرة الاستعجالية**

لقد نصت المادة 47 الفقرة الثانية من الأمر رقم 95-20 السالف الذكر على استعمال هذا الإجراء المستعجل في نفس الحالات التي تستعمل فيها مذكرة رئيس الغرفة والتي أشرنا إليها في الفقرة السابقة، والفرق الموجود بينهما هو أن مذكرة رئيس الغرفة يوجهها مباشرة إلى المصلحة المعنية مع إعلام السلطات السلمية أو الوصية لها، بينما للمذكرة الاستعجالية أهمية أكثر من الأولى فهي توقع من طرف رئيس المجلس المحاسبة وتوجه مباشرة إلى الوزراء المعنيين وليس إلى الهيئات التي خضعت للرقابة.

**3- المذكرة المبدئية.**

وهي رسالة يطلع بموجبها رئيس مجلس المحاسبة السلطات المعنية بالنقائص التي يكتشفها على مستوى النصوص المسيرة لشروط استعمال وتسيير ومراقبة أموال الهيئات العمومية، ويقدم لها التوصيات التي يراها مناسبة لذلك[[79]](#footnote-79)، والتي تضمنها المرسوم الرئاسي رقم 95-377 المحدد للنظام الداخلي لمجلس المحاسبة[[80]](#footnote-80) ، ويتعين على السلطات المعنية أن تعلم مجلس المحاسبة بالنتائج التي تخصصها لمذكراته

**4-التقرير المفصل**.

يستعمل مجلس المحاسبة التقرير المفصل في حالتين أساسيتين وهما:

**أ-الحالة الأولى:** إذا تم الكشف عن وقائع قابلة للوصف الجزائي حسب قانون العقوبات تصادق التشكيلة على المداولة المختصة على التقرير المفصل، وتدون فيه جميع الوقائع ويتم التوقيع عليه من طرف رئيس التشكيلة والمقرر وكاتب الضبط ويرسل رفقة عناصر الإثبات اللازمة إلى رئيس مجلس المحاسبة والذي يوجهه بدوره إلى الناظر العام قصد إحالته على الهيئات القضائية المختصة[[81]](#footnote-81) .

**ب- الحالة الثانية**: إذا تم الكشف عن مخالفات لقواعد الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية، حسب الحالات المنصوص عليها في المادتين 88 و91 من الأمر رقم 95-20، اذ تصادق التشكيلة المداولة المختصة على تقرير مفصل، يتم توقيعه من طرف رئيس التشكيلة والمقرر وكاتب الضبط ثم يرسل إلى رئيس مجلس المحاسبة الذي يحيله بدوره إلى الناظر العام مرفقا بكل العناصر التي تثبت طبيعة المخالفة المرتكبة قصد إحالته على غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية[[82]](#footnote-82).

**5- التقرير السنوي**

يعد التقرير السنوي من أهم الوسائل التي يستعملها مجلس المحاسبة في نشاطه، فهو يعتبر من جهة وسيلة لتمكين الحكومة من الوقوف على حقيقة النقائص على مستوى الميزانية العمومية، وكذلك العمل على تصحيحها وتفاديها في تنفيذ الميزانية المقبلة، ومن جهة أخرى فهو يعتبر وسيلة هامة لتمكين الهيئة التشريعية من الاطلاع بصفة دورية على النشاط المالي للحكومة وتقدير مستوى أدائها.

لقد ورد ذكر التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لأول مرة في القانون رقم 80-05، واعتبره المشرع كأداة لاطلاع رئيس الجمهورية بالنشاط المالي للهيئات العمومية والمؤسسات الاشتراكية[[83]](#footnote-83)، ففي ظل القانون 90-32 الذي ألغي القانون السالف الذكر عرف التقرير السنوي تطورا نوعيا هاما، بحيث تقرر إرساله إلى الهيئة التشريعية إضافة إلى رئيس الجمهورية و أقر كذلك نشره في الجريدة الرسمية، وأوكلت هذه الصلاحية إلى رئيس الجمهورية وإلى رئيس المجلس الشعبي الوطني، لكن وإن أقر المشرع في هذا القانون بنشر التقرير السنوي لمجلس المحاسبة ، فإنه ترك ذلك لتقدير رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني، حيث جاءت الصياغة التي تضمنتها الفقرة الثالثة من المادة رقم 12 على الشكل التالي: " يمكن بمبادرة من رئيس الجمهورية نشر التقرير السنوي"، ونفس هذه الصياغة نجدها تتكرر في الفقرة الثانية من المادة 13 كالتالي: " يمكن بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي الوطني نشر التقرير السنوي كليا أو جزئيا".

أما القانون المطبق حاليا 95-20 نجد أنه حدد في مادته 16 بشكل عام مضمونه والجهات التي يرسل إليها، وهي رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني، وأقرت نفس المادة نشره كليا أو جزئيا في الجريدة الرسمية، وتحقق في ظل هذا القانون تطورا آخر لم يشهده سابقيه، يتمثل في نشر التوضيحات التي يقدمها مسؤولي الهيئات والسلطات المعنية حول الملاحظات التي تضمنها تقرير مجلس المحاسبة.

إضافة إلى هذه الوسائل السالفة الذكر، يتدخل مجلس المحاسبة في مجالات أخرى بصفته هيئة استشارية بطلب من السلطات العمومية في بعض القضايا ذات الأهمية الوطنية ويقدم بشأنها تقارير يبرز فيها ملاحظاته وتوصياته للهيئات المعنية، وتعد مشاريع قوانین ضبط الميزانية أبرز مجال لتدخل مجلس المحاسبة، حيث أن المشرع ألزم الحكومة بعرض هذه المشاريع على الهيئة التشريعية مرفقة بتقرير المطابقة الذي يعده مجلس المحاسبة[[84]](#footnote-84). "

**الفرع الثاني**

**تقييم المشاريع والبرامج والسياسات العمومية.**

يقصد بتقييم المشاريع: "**عملية مدى قياس نجاح المشروع او برنامج ما في الوصول للأهداف التي كان مخططا لها."**

او كما عرف الدكتور عبد العزيز مصطفى التقييم بانه: "**اسلوب او طريقة منظمة تستخدم للتعرف على مدى النفع الذي سيحققه من خلال القرار الاستثماري المتوقع**."[[85]](#footnote-85)

وتهدف عملية التقييم الى:

1. تشكيل اساسي لمختلف القرارات المتخذة سواء في مجال التوظيف، التزويد بالموارد المادية او المالية .....
2. توفير ملاحظات عن المشروع او البرنامج او التعرف على احتياجاته.
3. اتاحة الفرصة للتشخيص والتطوير التنظيمي.
4. التحقق من صحة اختيار التقنيات والسياسات المتبعة في تنفيذ المشروع.
5. التعرف على اسباب عدم انجاز مخرجات المشروع وفقا للمقياس المحدد له ومناقشة الحلول المقترحة لهده المشاكل.[[86]](#footnote-86)

هذا ويشارك مجلس المحاسبة على الصعيد الاقتصادي والمالي في تقييم فعالية النشاطات والمخططات والبرامج والإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية بغرض تحقيق أهداف ذات منفعة وطنية والتي تقوم بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات الدولة أو المرافق العمومية الخاضعة لرقابته[[87]](#footnote-87).

وطبقا لنص المواد من (07 إلى 10) من الأمر رقم 95-20 السالف الذكر، فإنه يجب أن تخضع لرقابة المجلس المصالح المالية التالية:

1. مصالح الدولة والمصالح الإدارية المركزية.
2. مصالح الجماعات المحلية.
3. مصالح المؤسسات والمرافق والهيئات العمومية التي تخضع لقواعد المحاسبة العامة.
4. مصالح المرافق العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية.
5. مصالح المؤسسات العمومية التي تكون أموالها ذات طبيعة عمومية.
6. تسيير الأسهم العمومية لبعض المؤسسات والشركات التي تملك فيها الدولة أو الجماعات المحلية أو المرافق العمومية جزءا من رأسمالها.
7. شركات التأمين الإجباري والحماية الاجتماعية.[[88]](#footnote-88)

**ملخص الفصل الأول :**

يعتبر مجلس المحاسبة الجزائري أعلى هيئة دستورية للرقابة المالية اللاحقة، حسب ما أقرته الدساتير المتعاقبة بنظرة متوافقة في إدراجها لمجلس المحاسبة ضمن هيئات الرقابة وليس ضمن الهيئات القضائية، لكنها لم تتطرق إلى طبيعته القانونية أحالت ذلك إلى النصوص التشريعية، حيث تم تأسيسه لأول مرة بموجب المادة 190 من دستور 1976 ، إلا أن النشأة الفعلية له نعود الى تطبيق احكام القانون رقم 80/05، والذي استمر تطبيقه إلى غاية صدور القانون رقم 90-32 الذي لم يتم تطبيقه لفترة طويلة، حيث ألغي بموجب الامر رقم 95-20 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 الذي استقر العمل بأحكامه إلى غاية الوقت الحالي.

أما من حيث تنظيم مجلس المحاسبة جاء به المرسوم الرئاسي رقم 377-95، حيث حدد هياكله الإدارية وتشكيلاته القضائية على شكل غرف ذات اختصاص وطني وأخرى ذات اختصاص إقليمي.

أما من حيث التشكيلة البشرية فحددها المرسوم رقم 95/23 الذي اقر لأعضائه صفة القضاة.

وبالنظر إلى دور مجلس المحاسبة الذي يعد هيئة أساسية لإقرار شرعية التسيير المالي للدولة، فإن مهامه تهدف إلى مراقبة أجهزة الدولة في مجال تسيير الأموال العمومية وأعوانها لتجسيد الشفافية في السياسة المالية، وبالتالي فإن وظيفته مرتبطة بالنظام الديمقراطي مثله مثل أي هيئة أخرى .

الفصل الثاني

رقابة المفتشية العامة للمالية

تعتبر المفتشية العامة للمالية من أجهزة الرقابة المالية في الجزائر، فهي تختص بالرقابة اللاحقة أو أثناء التنفيذ إذا تطلب الأمر ذلك على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات المحلية ومختلف الهيئات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، كما تتولى المفتشية العامة للمالية عملية التقييم المالي و الإقتصادي للمؤسسات العمومية الإقتصادية بهدف تقدير فعالية التسيير.

وسنتطرق في هذا الفصل من خلال الحديث عن المفتشية العامة للمالية من خلال دراسة تعريفها ونشأتها و تنظيمها و كذا دراسة الرقابة التي تمارسها من خلال عرض مجال رقابتها و مميزاتها و كذا القواعد الضابطة للمفتشية العامة للمالية و الإجراءات المتخذة في ذلك.

ولمعرفة الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمفتشية العامة للمالية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: ماهية للمفتشية العامة للمالية وتنظيمها

المبحث الثاني: صلاحيات المفتشية العامة للمالية.

**المبحث الأول**

**ماهية للمفتشية العامة للمالية وتنظيمها**

تأتي المفتشية العامة للمالية كآلية للرقابة المالية، حيث تصنف الرقابة المالية للمفتشية العامة للمالية ضمن الرقابة اللاحقة على أعمال المحاسبة من خلال ما تم دفعه وتحصيله بعد تنفيذ الموازنة العامة، أُنشأت لغرض الحفاظ على المال العام، فهي تعتبر هيئة تحقيقية حسابية من ناحية ودراسة عملية من ناحية أخرى.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى ماهية المفتشية العامة للمالية من خلال تسليط الضوء على مختلف مراحل تطور نشأتها (المطلب الأول) ودراسة الجانب التنظيمي لها (المطلب الثاني).

**المطلب الأول**

**ماهية المفتشية العامة للمالية**

المفتشية العامة للمالية مصلحة مختصة للرقابة تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، تأثرت بتغير النظام القانوني الجزائري من الإستقلال إلى يومنا هذا بمختلف التغيرات السياسية و الإقتصادية ، مما أدى إلى تطور النظام القانوني لها (الفرع الأول ) وعليه سنحاول التعريف بماهية االمفتشية العامة للمالية من خلال النصوص القانونية المنظمة لها ( الفرع الثاني ) .

**الفرع الأول**

**نشأة المفتشية العامة للمالية**

قمنا بتقسيم مراحل تطور المفتشية العامة للمالية إلى مرحلتين:

**أولا - المرحلة الأولى : (1963\_1968)**

ذكرت المفتشية العامة للمالية لأول مرة سنة 1963 في المادة 03 من المرسوم رقم 63\_127 التي نصت على إستحداث الهيئات الرقابية التالية و التي تتبع مباشرة لسلطة وزير المالية :

* مجلس المحاسبة .
* لجنة الفحص للمؤسسات العمومية .
* المفتشية العامة للمالية .
* المراقب المالي للدولة .
* الوكالة القضائية للخزينة.[[89]](#footnote-89)

حيث تمت الإشارة كون أن هذه الهيئات سيتم تحديد تشكيلها و مهامها و سيرها بموجب نصوص قانونية لاحقة، و لكن ما تم التوصل إليه في الحقيقة أن تلك النصوص التطبيقية لم تأتي في الأصل بل تم إدماج مهام الرقابة و التفتيش ضمن مديريتين فرعيتين تابعتين لمديرية الميزانية و الرقابة على التوالي: مديرية فرعية للرقابة و مديرية فرعية للتفتيش. [[90]](#footnote-90)

**ثانيا- المرحلة الثانية : بعد سنة 1969**

في هذه المرحلة تم إستحداث مديرية التفتيش المالي بصفة إبتدائية و التي تضمنت مديريتين فرعيتين تضم كل منهم أقسام و مكاتب و هي :

* المديرية الفرعية المكلفة بالرقابة الدائمة على المؤسسات العمومية.
* المديرية الفرعية المكلفة بالتفتيش وتسيير مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والنصف عمومية والهيئات التي تحصل على أموال عمومية و كل هيئة ذات طابع إقتصادي أو اجتماعي تابعة للدولة أو الجماعة المحلية. [[91]](#footnote-91)

وفي سنة 1980، أُنشأت المفتشية العامة للمالية بصفة رسمية بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 80\_53 كمصلحة وطنية دائمة للرقابة وتم وضعها تحت السلطة المباشرة لوزير المالية .[[92]](#footnote-92)

**الفرع الثاني**

**تعريف المفتشية العامة للمالية**

تعتبر المفتشية العامة للماليةجهة رقابية على كل المصالح والهيئات و المؤسسات العمومية التابعة للدولة.

نصت المادتين الأولى و الثانية من المرسوم رقم 80\_53 السالف الذكر على أن رقابة المفتشية العامة للمالية تكون على التسيير المالي و المحاسبي لمختلف مصالح الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري بالإضافة إلى صناديق الضمان الإجتماعي و كذا الهيئات ذات الصبغة الإجتماعية و الثقافية التي تحصل على إستفادة من مساعدات مالية من طرف الدولة أو من الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية.[[93]](#footnote-93)

**الفرع الثالث**

**مهام المفتشية العامة للمالية**

تؤدي المفتشية العامة للمالية مهمتها في الحقل المالي فتدقق و تراقب بوجه خاص :

* كيفية حفظ الأموال العمومية و ضبط حساباتها .
* كيفية قيام جميع الموظفين الذين يتدخلون في تنفيذ الموازنة و إدارة الأموال العمومية بأعمالهم .
* كيفية تنفيذ القوانين والأنظمة المالية، و منها جباية الضرائب و الرسوم و سائر الواردات و تحصيلها و دفع النفقات و إدارة الأموال العمومية.
* تشترك المفتشية العامة للمالية في كل تفتيش يمكن أن يكون له نتائج مالية.
* تراقب المفتشية العامة للمالية التسيير المالي والحسابي في مصالح الدولة و الجماعات العمومية اللامركزية.[[94]](#footnote-94)

**المطلب الثاني**

**تنظيم المفتشية العامة للمالية**

طرأ على المفتشية العامة للمالية تعديل هيكلي و ذلك من خلال التغيرات التي شهدتها الجزائر بداية التسعينات من أجل مواجهة التحولات التي عرفتها الساحة الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد، من خلال الإصلاحات الشاملة على مختلف القطاعات و الإدارات العمومية، حيث تم تكريسه على المستوى القانوني من خلال صدور المرسومين 91\_32 و 92\_33 في 20 جانفي 1992، والمرسوم التنفيذي رقم 08-273.

**الفرع الأول**

**الهياكل المركزية**

تشمل المفتشية العامة للمالية على هياكل عملية خاصة بالرقابة و التقويم و هياكل الدراسات و الإدارة و التسيير.[[95]](#footnote-95)

**أولا- الهياكل العملية الخاصة بالرقابة و التقويم :** تنقسم إلى ثلاثة أقسام كل قسم يضم أربع مديريات فرعية موزعة توزيعا شاملا حسب قطاعات محل الرقابة :

**1- قسم الرقابة و التقويم لإدارات السلطة و الوكالات المالية و قطاعات الصناعات و المناجم و الطاقة** : و يشتمل على ما يلي :

* المديرية الفرعية لإدارة السلطة.
* المديرية الفرعية للجماعات الإقليمية .
* المديرية الفرعية للوكالات المالية و محاسبي الخزينة .
* المديرية الفرعية للصناعات و المناجم و الطاقة .

**2- قسم الرقابة و التقويم في أعمال التكوين و البحث و الثقافة و الإتصال و الفلاحة و الصيد البحري و الغابات ،** و يشتمل على ما يلي :

* المديرية الفرعية للإتصال و الثقافة .
* المديرية الفرعية للتربية و التكوين .
* المديرية الفرعية للإتصال و الثقافة .
* المديرية الفرعية التكوين العالي والبحث. [[96]](#footnote-96)

**3- قسم الرقابة و التقويم للأعمال الإجتماعية و المالية و مصالح الإنجاز :** ويضم :

* المديرية الفرعية للصحة العمومية و الضمان الإجتماعي .
* المديرية الفرعية للمؤسسات المالية .
* المديرية الفرعية للنقل والتوزيع و السياحة و المواصلات اللاسلكية و الخدمات الأخرى.
* المديرية الفرعية للأشغال العمومية و البناء و الري .

تسهر على تنفيذ تدخلات المفتشية العامة للمالية كل من هياكل الرقابة و التقويم و ذلك بالتعاون مع الهياكل الأخرى ، كما تقوم بالحرص على تنفيذ البرنامج السنوي المسطر ل هذا الغرض داخل إطار إختصاصاتها .[[97]](#footnote-97)

**ثانيا- هياكل الدراسات و الإدارة و التسيير:** تعمل هياكل الدراسات و الإدارة و التسيير بوظائف لصالح موظفي المفتشية العامة للمالية المتمثلة في وظائف الدعم التقني و الدعم المادي، حيث يتمثل الدعم التقني في الحث على تطوير أساليب هذه الهياكل و كذا البحث عن الفعالية في تنفيذها ، أما فيما يخص الدعم المادي فيدرس الأمور المتعلقة بتوفير الوسائل المادية للمستخدمين و السهر على تكوينهم و رفع مستوياتهم ، تتكون هذه هياكل الدراسات من ثلاث مديريات هي :

**1- مديرية البرنامج و التحليل و التلخيص :** وتضم مايلي :

* رئيس الدراسات المكلف بمتابعة التقارير و حفظها و أرشفتها .
* رئيس الدراسات المكلف بالبرنامج التلخيص.
* رئيس الدراسات مكلف بالتحليل و جمع المعطيات .

**2\_ مديرية المناهج و التقييس و الإعلام الآلي :** و تضم مايلي :

* رئيس دراسات مكلف بالمناهج و التقييس .
* رئيس الدراسات المكلف بالإعلام و التوثيق .[[98]](#footnote-98)

و بتالي فإن الوسائل التقنية من إختصاص مديريتي المناهج و التلخيص و الدراسات الذي يقوم نشاطها أساسا على الوظائف التالية :

\_ برمجة عمليات المراقبة : حيث تقوم بالمشاركة على تنظيم و إعداد البرنامج السنوي و التقويم ، كما تقوم بإبداء إقتراحات التي تبين كيفية إختيار أعضاء فرق التدخل عن طريق التنسيق مع باقي الهياكل المركزية و المحلية .

\_ التوثيق : تتمثل وظيفتها في حفظ و جمع الوثائق الناتجة عن المهام رقابية كالتقارير الأساسية و النهائية ، كما تعمل على حسن إستغلالها و توفير جميع القوانين و التنظيمات المتعلقة بعمل المفتشية .

\_الإعلام الآلي و تحليل المعطيات : يقوم قصد متابعة المستجدات المعلوماتية و العمل على تحليل البرامج من أجل يستعملها في مختلف نشاطات هذه الهيئة .

\_ تحديد المناهج و ضبط المقاييس : يتم من خلالها ضبط الأدلة و المناهج العلمية و إعداد دراسات و تحاليل مالية و ذلك بغرض تحسين فعالية التقييم الإقتصادي و المالي .[[99]](#footnote-99)

**3- مديرية الإدارة و الوسائل:** و تشمل ثلاثة مديريات فرعية :

* المديرية الفرعية للمستخدمين .
* المديرية الفرعية للميزانية و المحاسبة .
* المديرية الفرعية للمستخدمين و التكوين و تحسين المستوى .
* مديرية الفرعية للوسائل العامة.

ولا يمكن أن يتجاوز عدد المكلفين بالدراسات و رؤساء المكاتب اربعة (04) على التوالي لدى رؤساء الدراسات و المديريتين، ويتم تحديد هذا بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية و السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية ، [[100]](#footnote-100) فقد جاءت هذه الهياكل نتيجة الإستقلال المالي الذي تتمتع به المفتشية االعامة للمالية، و يتبين دورها الفعال في مدى قدرتها على تسيير الوسائل المادية و البشرية مع الحرص على المحافظة عن دورها الأساسي المتمثل في " الرقابة المالية " .

**الفرع الثاني**

**الهياكل المحلية (المديريات الجهوية)**

في هذا السياق تم إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 92\_32 و تم إدراج المرسوم التنفيذي رقم 08\_274 ، الذي يحدد تنظيم المفتشيات الجهوية للمفتشية العامة للمالية و صلاحياتها، حيث نصت المادة 02 من هذا المرسوم على أنه **" تحت سلطة رئيس المفتشية العامة للمالية، تُهيكل المصالح الخارجية للمفتشية العامة للمالية في شكل مفتشيات جهوية تقع في مقراتها بولايات الأغواط و تلمسان و تيزي وزو و سطيف و سيدي بلعباس و عنابة و قسنطينة و مستغانم و ورقلة و وهران.**

**يحدد الإختصاص الإقليمي للمفتشيات الجهوية بقرار من الوزير المكلف بالمالية**

**يمكن تعبئة الوحدات العملية للمفتشيات الجهوية ، للقيام بمهمات خارج الدوائر الإقليمية للمفتشيات التابعة لها**" [[101]](#footnote-101)

وتتولى المفتشية الجهوية على المستوى الجهوي تنفيذ البرنامج السنوي للرقابة و التدقيق و التقييم و الخبرة المنوط بالمفتشية العامة للمالية . [[102]](#footnote-102) حيث يديرها مفتش جهوي والذي يعتبر منصبه وظيفة عليا يستند في تصنيفها و تحديد راتبها إلى وظيفة مدير بإدارة مركزية [[103]](#footnote-103) . يمارس هذا الأخير السلطة السلمية على المستخدمين التابعين للمفتشية الجهوية، حيث يحضر المفتش الجهوي و ينظم و يقود عمليات الرقابة الموكلة إلى المفتشية الجهوية إلى نهايتها.

و يكلف على الخصوص بما يأتي:

* السهر على تحضير أشغال المهمات و تنظيمها و تنسيقها .
* إقتراح أعمال رقابة قصد إدراجها في البرنامج السنوي لتدخل المفتشية العامة للمالية.
* إقتراح أعمال الرقابة قصد إدراجها في البرنامج السنوي لتدخلات المفتشية العامة للمالية.
* تعيين الوحدات العملية التي تتكلف بالعمليات الرقابة الموكلة بالمفتشية العامة للمالية .
* إقتراح كل تدبير من شأنه تحسين فعالية رقابة المفتشين العامة للمالية .
* ضمان تنسيق نشاطه مع المصالح المركزية ، لا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الإجراء الحضوري . [[104]](#footnote-104)

يمكن لرئيس النفتشية العامة للمالية تعبئة جميع الهياكل المركزية و الجهوية لإنجاز عملية أو عدة عمليات رقابة واسعة النطاق .

**الفرع الثالث**

**الموارد البشرية**

بمقتضى المرسوم التنفيذي 08\_273 المتضمن الهياكل الوظيفية المركزية للمفتشية العامة للمالية تم إعادة تنظيم المناصب الوظيفية للمفتشية العامة للمالية و ذلك في نهاية سنة 2008 [[105]](#footnote-105) :

**أولا- رئيس المفتشية العامة للمالية :** يعد منصب رئيس المفتشية العامة للمالية وظيفة عليا للدولة فهو الذي يدير المفتشية العامة للمالية تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويعين بموجب مرسوم رئاسي، [[106]](#footnote-106) ويمارس رئيس المفتشية العامة للمالية السلطات و الصلاحيات الآتية :

* يسهر رئيس المفتشية العامة للمالية على حسن تنفيذ عمليات الرقابة و التدقيق و التقييم و الخبرة المنوطة بالهياكل المركزية و الجهوية التي تشكل المفتشية العامة للمالية، ويساعده مديران (02) للدراسات .
* يضمن إدارة و تسيير المستخدمين و الوسائل بالمفتشية العامة للمالية .
* يمارس السلطة الرئيسية أو السلمية على جميع المستخدمين .
* يسهر على حسن سير الأجهزة المركزية و الجهوية .
* يسهر على حسن تنفيذ عملية الرقابة و التدقيق . [[107]](#footnote-107)

توكل مهام الرقابة و التدقيق و التقييم و الخبرة المنوطة بالمفتشية العامة للمالية لأربعة (04) مراقبين عامين للمالية موضوعين تحت سلطة رئيس المفتشية العامة للمالية. [[108]](#footnote-108)

**ثانيا- المراقبون العامون للمالية :** يعد منصب المراقب العام للمالية وظيفة عليا يستند في تصنيفها و دفع راتبها إلى وظيفة مفتش عام للوزارة. [[109]](#footnote-109)

يمارس المراقب العام للمالية إختصاصات على عدة قطاعات نشاط والمحددة في المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 08\_273 المتضمن الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية للمالية، حيث تتمثل مجالات الاختصاصات القطاعية للمراقبين العامين للمالية فيما يلي :

* المراقب العام للمالية المكلف بالرقابة و تدقيق و تقييم و خبرة الكيانات التابعة لقطاعات إدارات السلطة ، و الوكالات المالية و الإدارات المكلفة بالصناعة و المناجم و الطاقة ، و كذا الجماعات المحلية .
* المراقب العام للمالية المكلف بالرقابة و تدقيق و تقييم و خبرة الكيانات التابعة لقطاعات التعليم العالي و البحث العلمي و التربية و التكوين و الصحة و الشؤون الإجتماعية و التضامن الوطني و الثقافة و الإتصال و الشؤون الدينية و الشباب و الرياضة و المجاهدين و العمل و التشغيل .
* المراقب العام للمالية المكلف بالرقابة و تدقيق و تقييم و خبرة الكيانات التابعة لقطاعات الري و الأشغال العمومية و الفلاحة و السكن و الصيد البحري و الغابات و الخدمات.
* المراقب العام للمالية المكلف بالرقابة و تدقيق المؤسسات العمومية الإقتصادية و المؤسسات العمومية المالية، و كذا تدقيق القروض الخارجية.[[110]](#footnote-110)

ويكلف المراقبون العامون للمالية في إطار ممارسة مهاهم بما يأتي :

* إقتراح البرامج الرقابية القطاعية .
* تأطير و متابعة عمليات الرقابة و التدقيق و التقييم و الخبرة و الإشراف عليها و المنفذة في إطار البرنامج و خارجه .
* المصادقة على مذكرات المنهجية للتدخل و كذا التقارير التي تعرض عليهم.
* السهر على احترام القواعد التي تحكم الإجراء التتاقضي .
* السهر على تطبيق القواعد العامة لتنفيذ رقابة المفتشية العامة للمالية .
* إقتراح كل إجراء من شأنه تحسين فعالية الممارسة الرقابية للمفتشية العامة للمالية .
* إعداد الحصائل و التلخيصات القطاعية الدولية .
* إنجاز كل دراسة و تحليل لملفات خاصة موكلة للمفتشية العامة للمالية . [[111]](#footnote-111)

و تتم تحت إشراف المراقبين العامين للمالية قيام مديرو البعثات المحدد عددهم بعشرين (20) بالمهام الموكلة لهم [[112]](#footnote-112) ، حيث يقترح مدير البعثة عمليات الرقابة للوحدات العملية التابعة للهياكل المركزية و يديرها و يؤطرها و يقوم بالعملية التحضير و التنظيم و يقودها حتى نهاية عمليات الرقابة المكلف بها . [[113]](#footnote-113)

**ثالثا- مديرو البعثات :** يعد منصب مدير البعثة وظيفة عليا يستند في تصنيفها و دفع راتبها إلى وظيفة مديرية بإدارة مركزية . [[114]](#footnote-114)

و في هذا الإطار يضمن مدير البعثة تنسيقا قطاعيا مع جميع الهياكل الجهوية للمفتشية العامة للمالية ، و يكلف خصوصا بما يلي :

* إقتراح أعمال رقابة لتسجيلها في البرنامج السنوي لتدخل المفتشية العامة للمالية .
* السهر على تحضير أشغال المهمات و تنظيمها و تنسيقها .
* إقتراح مذكرات منهجية المتعلقة بالتنفيذ المهمات مع الأخذ في الحسبان الأهداف المحددة .
* متابعة تنفيذ البرنامج و إعداد الحصائل الخاصة به .
* إقتراح الوحدات العملية التي تتكفل بالعمليات الرقابة .
* تقديم الإقتراحات المتعلقة بقوام و مدة و مناطق تدخل كل وحدة من الوحدات العملية ، و توزيع الأعمال بينها .
* السهر على توعية أعمال الفحص .
* السهر على تطبيق القواعد العامة لتنفيذ رقابة المفتشين العامة للمالية .
* ضمان متابعة سير الإجراء التناقصي الذي يسري عقب تبليغ التقارير .
* إعداد الحصائل و التلاخيص القطاعية الدورية .
* إقتراح كل تدبير من شأنه تحسين فعالية ممارسة رقابة المفتشية العامة للمالية
* تجميع التقارير الخاصة بالوحدات العملية و التكفل ، عند الإقتضاء ، بالتقارير الشاملة و التلخيصات المتعلقة بها . [[115]](#footnote-115)
* القيام بكل دراسة و تحليل الملفات الخاصة المعهودة للمفتشية العامة للمالية.

يتم تحت إدارة مديري البعثات قيام فرق الرقابة المكلفون بالتفتيش المحدد عددهم ب ثلاثين (30) بالقيام بالعمليات الرقابة . [[116]](#footnote-116)

**رابعا- المكلفون بالتفتيش :** يعد منصب المكلف بالتفتيش وظيفة عليا يستند في تصنيفها و دفع راتبها إلى وظيفة نائب مدير بإدارة مركزية، [[117]](#footnote-117)يحضر المكلف بالتفتيش عمليات الرقابة المسندة إلى الفرقة و ينظمها و يقودها و يتابعها و في هذا الصدد يكلف خصوصا بما يأتي:

* ضمان تحضير أعمال الفرقة و تنظيمها و تنسيقها .
* تقديم مذكرات منهجية لتنفيذ عمليات الرقابة ، مع الأخذ في الحسبان الأهداف المقررة .
* تقديم الإقتراحات المتعلقة بالقوام و مدة و مناطق تدخل الوحدة العلمية .
* توزيع المهمات بين المفتشين الذين يشكلون الفرقة ، و متابعة سير الأعمال و تقديم عرض الحال في ذلك .
* إعطاء علامات تقييمية لعناصر الوحدة العملية التي يشرف عليها .
* السهر على إحترام القواعد العامة لتنفيذ رقابة المفتشين العامة للمالية .
* معاينة الوقائع و عند الإقتضاء طلب تنفيذ تدابير التحفظية المنصوص عليها في التنظيم المعمول به . [[118]](#footnote-118)
* تحليل أجوبة المسيرين و استغلالها في إطار تنفيذ الإجراءات التناقضي .

وجدير بالذكر أن المادة 15 من مرسوم تنفيذي رقم 08\_273 المتضمن الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية نصت على أنه يتم إقتراح المراقبين العامين للمالية ، و مديري البعثات ، و المكلفين بالتفتيش من بين إطارات المفتشية العامة للمالية ، و إطارات الدراسات و المؤسسات العمومية الذين لديهم خبرة كبيرة في مجال الرقابة و التدقيق ، و كذا مجالات أخرى تستجيب لإحتياجات المفتشية العامة للمالية . [[119]](#footnote-119)كما نصت المادة 17 من نفس المرسوم المذكور أعلاه أنه لا يمكن أن يتجاوز عدد المكلفين بالدراسات و رؤساء المكاتب أربعة (04) على التوالي لدى رؤساء الدراسات و المديرين الفرعيين. و يتم تحديد هذا العدد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية و السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية . [[120]](#footnote-120)

**خامسا- سلك المفتشين:** يعتبر المستخدمون هم الأساس أو العمود الفقري لأي مصلحة أو هيئة حيث يقومومن بممارسة وظائفهم فيها من حيث أعمالهم و إختصاصاتهم و تنظيمهم، وقد جاء في المرسوم التنفيذي رقم 10\_28 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالمفتشية العامة للمالية إذ تعد أسلاك خاصة بالمفتشية العامة للمالية كا الآتي :[[121]](#footnote-121)

1\_ **سلك مفتشي المالية :** يضم سلك مفتشي المالية ثلاث ( 03 ) رتب :

* رتبة مفتش المالية من الدرجة الأولى وهي في طريق الزوال .
* رتبة مفتش المالية .
* رتبة مفتش المالية رئيس .

وتتمثل مهام سلك مفتشي المالية فيما يلي:

* القيام بعمليات الفحص أو مهام المراجعة التي وكلت إليهم .
* تدوين معاينتهم في تقارير خاصة أو محاضر يتولون مسؤوليتها .
* المشاركة في أعمال خاصة تتعلق بالدراسة حول الذمة المالية و التسيير .
* إنجاز مهام التدقيق و الإستقصاء و التحليل .
* ضمان تحضير أعمال التفتيش و تنظيمها .
* إعداد و المصادقة على كل محضر أو مستند مماثل يتعلق بالتدخل الذي كلفوا به .
* إقتراح أي تدبير من شأنه تحسين تنظيم و تسيير نتائج المصالح و الجماعات و الهيئات الخاضعة للرقابة المفتشية العامة للمالية . [[122]](#footnote-122)

2\_**سلك المفتشين العامين للمالية :** يشتمل سلك المفتشين العامين رتبتين هما :

* رتبة مفتش عام للمالية .
* رتبة مفتش عام للمالية خارج الصنف .

وتتمثل مهام سلك المفتشين العامين للمالية فيما يلي:

* ضمان تحضير أعمال الرقابة و التدقيق و التقييم و تنظيمها .
* ضبط ، بعد أخذ رأي المسؤول التابعين له ، التدابير المتعلقة بقوام و مدة و مناطق تدخلات الوحدات العلمية .
* المشاركة بفعالية و بصفة شخصية في تشكيل التوثيق و تنظيم الأعمال و تحديد المنهجية و تحرير التقرير .
* معاينة الوقائع و طلب أو الإذن عند الإقتضاء بمباشرة تنفيذ الإجراءات التحفظية التي ينص عليها التنظيم المعمول به .
* تقدير مدى صحة المعاينات والملاحظات المحررة أثناء المهمة قصد إعداد تقارير المهمة بالتعاون مع المفتشين .
* إقتراح على مستواهم كل تدبير من شأنه تحسين تنظيم و تسيير نتائج المصالح و الجماعات و الهيئات الخاضعة للرقابة المفتشية العامة للمالية .
* تحسين التشريع و التنظيم المالي و المحاسبي و الإداري المطبق عليها . [[123]](#footnote-123)
* التصور و الإشراف ، عند الإقتضاء ، على كل دراسة تتعلق بموضوع معين خاص بأحد قطاعات النشاط أو عدة قطاعات .
* الحرص على احترام الإجراءات و القواعد العامة المتعلقة بتدخلات المفتشية العامة للمالية .
* المشاركة في تحضير برنامج و إعداد التقرير السنوي و التقرير الخاص للمفتشية العامة للمالية .
* دراسة و إبداء كل إقتراح من شأنه توجيه عمليات الرقابة و تحسين أساليب الفحص و الرفع من فعالية أعمال الرقابة .
* إبداء الرأي حول القضايا التي تعرضها أي سلطة مؤهلة. [[124]](#footnote-124)

**المبحث الثاني**

**صلاحيات المفتشية العامة للمالية**

تمارس المفتشية العامة للمالية نشاطها الرقابي في مجال تخصصها و ذلك من خلال صلاحياتها الرقابية، من خلال السلطات المخولة لها (المطلب الأول ) و قواعد رقابة المفتشية العامة للمالية (المطلب الثاني ) .

**المطلب الأول**

**السلطات المخولة للمفتشية العامة للمالية**

تمارس رقابة المفتشية العامة للمالية على مصالح الدولة والجماعات المحلية وكذا المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وكل مؤسسة عمومية أخرى مهما كان نظامها القانوني. كما تمارس رقابتها على هيئات الضمان الإجتماعي التابعة للنظام العام و الإجباري و كذا كل هيئة ذات الطابع الإجتماعي و الثقافي و لا سيما الرقابة على التسيير المالي و المحاسبي لمصالح الدولة و الجماعات الإقليمية . [[125]](#footnote-125)

**الفرع الأول**

**مجال تدخل رقابة المفتشية العامة للمالية**

**أولا- الرقابة المالية على الجماعات المحلية:** تراقب المفتشية العامة للمالية التنفيذ المالي للجماعات المحلية بالرقابة اللاحقة على تنفيذ الميزانية خاصة ما تعلق بنفقاتها العامة، وسواء تعلق الأمر بالبرنامج السنوي أو خارجه ، وتتمثل هذه الرقابة في :

**1\_الرقابة المالية على الجماعات المحلية في إطار البرنامج السنوي:** تقوم المفتشية العامة للمالية في هذا الإطار بمهامها وفق برنامج مسطر من رئيسها الإداري خلال الشهرين الأولين من كل سنة من خلال الصلاحيات الآتية :

**أ- صلاحية التفتيش :** تحصر تدخلات المفتشية العامة للمالية في إطار هذه الصلاحيات فيما يلي :

**\_**  تقسيم الأنشطة المالية و الإقتصادية .

**\_** تقسيم شروط تنفيذ السياسات العمومية و نتائجها .

**\_**تقييم أنظمة الميزانية ، و الأنشطة المالية و الإقتصادية .

**\_**تقييم شروط تسيير و إستغلال المصالح العمومية من طرف المؤسسات الإمتيازية.

يمارس المفتشون مهام الرقابة داخل المؤسسة محل الرقابة ، الولاية أو البلدية حيث يكون نجاح هذه المهام مرهون بحسن إحترام مجموعة من المبادئ المتمثلة في (مبدأ الفحائية ، مبدأ حق الاستعلام ، مبدأ قاعدة الإتهام ) [[126]](#footnote-126)

**ب- صلاحية إعداد التقارير :** تنتهي عملية الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية ، بإعداد المفتشية العامة للمالية التقرير الأساسي وفقا لما ورد في نص المادة 21 من مرسوم التنفيذي 08 \_272 المتضمن صلاحيات المفتشية العامة للمالية . [[127]](#footnote-127) حيث تقوم بإعداد تقرير سنوي يتعلق بنشاطها و كل المعاينات التي قامت بها من أجل تحسين طريقة العمل ، ثم يرسل التقرير إلى وزير المالية خلال الثلاثي الأول من السنة الموالية للسنة التي أعد لخصوصها . و هذا ما تضمنته المادة 26 من المرسوم السابق . [[128]](#footnote-128)

**2- الرقابة المالية على الجماعات المحلية خارج إطار البرنامج السنوي :**

إلى جانب السلطات التي تقوم بها المفتشية العامة للمالية في إطار البرنامج السنوي ، يخول لها خارج هذا البرنامج القيام بصلاحيات الخبرة القضائية التي تطلبها مختلف الهيئات القضائية . [[129]](#footnote-129)

**ثانيا- الرقابة على التسيير المالي و المحاسبي :** تراقب المفتشية العامة للمالية الميزانية الأولية و مراقبة مدى صحة سجل حوالات الدفع من خلال الترقيم و الإمضاء و التسجيل و كذا سجل النفقات سواء المصنفة حسب المواد أو البحث عن الفصول ذات مبلغ معتبر لإختيار الحولات التي ستراقب و فحص إعتمادات النفقات . [[130]](#footnote-130)

**ثالثا- حالة الرقابة على الشخص المعنوي الخاص :** تمارس المفتشية العامة للمالية رقابتها على كل شخص معنوي يستفيد من المساعدات المالية من الدولة أو جماعة محلية أو هيئة عمومية بصفة تساهمية أو في شكل إعانة أو قرض أو تنسيق أو ضمان. [[131]](#footnote-131)

**رابعا- الرقابة على المؤسسات الإقتصادية :** تسهر المفتشية العامة للمالية على مراقبة تسيير أموال الدولة العامة و الخاصة من حيث التسير و الإستغلال الأمثل لها ،و بذلك يكون تدخلها للقيام بالرقابة و التدقيق في تسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية على سبيل الجواز و ليس الوجوب و ذلك إنطلاقا من المادة 7 مكرر 1/فقرة 1 من الأمر 08\_01 و التي جاء فيها " **بغض النظر عن الأحكام المنصوص عليها في القانون التجاري ، يمكن للمفتشية العامة للمالية أن تقوم برقابة و تدقيق تسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية بناءا على طلب من السلطات أو الأجهزة التي تمثل الدولة المساهمة حسب الشروط و الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ..."** [[132]](#footnote-132) .

وحتى تمارس المفتشية مهمة الرقابة و التدقيق على المؤسسات العمومية الإقتصادية ، لابد من توفر الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 96\_09 و المتمثلة في :

1. **تقديم طلب للمفتشية من طرف السلطات أو الأجهزة التي تمثل الدولة المساهمة :**

يكون تدخل المفتشية العامة للمالية مسبوقا بطلب مقدم إليها من السلطات التي تمثل الدولة المساهمة، هذا الطلب يمكن أن يخص أي مؤسسة عمومية إقتصادية مهما كان حجمها او القطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليه سواء كان إستراتيجي او تنافسي.

1. **قيام المفتشية برقابة تدقيق التسيير وفقا للشروط و الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم :**

إن المادة 07 مكرر من الأمر 01\_04 المتضمن تنظيم تسيير و خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية ، المعدل بالمقتضى الأمر 08\_01 يجيز للمفتشية العامة للمالية أن تقوم بالرقابة و تدقيق تسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية بناء على طلب السلطات أو الأجهزة التي تمثل الدولة المساهمة مع العلم أن هذا النوع من الرقابة المالية يتعلق بالدرجة الأولى بالمؤسسات الإدارية و وجد لتفادي إهدار المال العام . [[133]](#footnote-133) حيث تمارس المفتشية العامة للمالية عمليات الرقابة و التدقيق إما إستنادا إلى وثائق المؤسسة من خلال الإنتقال لعين المكان ، إذ يحق لها الدخول إلى كل المحلات التي تشغلها المؤسسات العمومية الإقتصادية المراقبة، و تكون عمليات الرقابة هذه بصفة فجائية أو بعد التبليغ المسبق للمؤسسة و هذا ما نصت عليه المادة من مرسوم التنفيذي 96\_09 ، و ذلك في إطار برنامج سنوي لتدخلات المفتشية محدد مسبقا من طرف الوزير المكلف بالمالية إنطلاقا من الطلبات المقدمة من السلطات أو الأجهزة المؤهلة ، كما يمكن أن تكون تدخلات المفتشية ذات طابع إستعجالي و تتم بالطلب أيضا وفقا لما نصت عليه المادة 03 من نفس المرسوم السابق،[[134]](#footnote-134) إذ يمكن للمفتشية العامة للمالية إتخاذ إجراءات و تدابير خلال قيامها بمهمة الرقابة و التدقيق و عند نهاية المهام ، و تتمثل هذه الإجراءات في :

1. **الإجراءات المتخذة أثناء القيام بالرقابة :**

\_طلب القيام بأعمال إعادة ترتيب المحاسبة .

\_تحرير محضر قصور و إرساله إلى السلطة السلمية او الهيئة الإجتماعية المختصة .

\_ الإعلام الفوري للسلطات السلمية او الهيئة الإجتماعية المختصة من أجل إتخاذ في الحين التدابير الضرورية لحماية مصالح المؤسسة .

1. **الإجراءات المتخذة بعد إتمام الرقابة :**

\_عند إنهاء المهام الرقابية و قبل تحرير المهمة لابد من إعلام مسير المؤسسة المراقبة بما تمت معاينته من طرف الوحدات العملية للمفتشية ، ثم يحرر بعد ذلك تقرير حسب طبيعة المهمة.

\_إذا كانت تحمل طابع إستعجالي في هذه الحالة التقرير يكون ذو طابع خاص .

\_إذا كانت مهمة الرقابة لا تحمل طابع إستعجالي فيحرر تقرير أساسي يتضمن المعاينات و التقديرات حول التسيير المالي و المحاسبي . [[135]](#footnote-135)

\_أما عند جواب المسير على التقرير الأساسي يترتب على ذلك إعداد تقرير تلخيصي من أجل ختم الإجراء التناقضي .

**الفرع الثاني**

**مميزات رقابة المفتشية العامة للمالية ونتائجها**

**أولا: مميزات رقابة المفتشية العامة للمالية:** تمارس المفتشية العامة للمالية رقابتها بصفتين : "رقابة بعدية " و "رقابة أثناء التنفيذ " .

الرقابة أثناء التنفيذ تكون مقارنة برقابة المراقب المالي و المحاسبة العمومي و الرقابة البعدية تكون مقارنة بمرقابة مجلس المحاسبة، و تتميز رقابتها بما يلي:

* في إطار تنفيذ البرنامج السنوي تقوم بعمليات الفحص و المراقبة بصفة دورية و تسمى رقابة دائمة.
* الرقابة الشاملة تتصب أعمالها على مختلف مصالح الدولة والهيئات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية والجماعات المحلية.
* في حالة تنفيذ النفقات العمومية أو أعمال التسير المحاسبي هنا تكون رقابة المفتشية بصدد الجمع بين مفهومي المطابقة و الملاءمة.
* يمكن للمفتشية العامة للمالية ممارسة رقابتها بعد الإشعار القبلي ، و تتم كذلك في عين المكان على أساس الوثائق .
* المحافظة على السر المهني و تقديم ملاحظات على أساس مستندات ثابتة وهنا تكون بصدد رقابة موضوعية تتجنب التدخل في التسيير .
* في نهاية المطاف تقوم رقابة المفتشية بإعداد تقرير كتابي أولي يتضمن المعاينات التي جمعها المفتشون والتي تخص فعالية تسيير المصلحة .
* وجوب الرد خلال أجل شهرين من إرسال التقرير من طرف مسيرو المصالح و الهيئات المراقبة .
* يتم تحرير تقرير نهائي من طرف المفتشون و ذلك عند نهاية الأجل و يتم تبليغه إلى السلطة السلمية. [[136]](#footnote-136)

**ثانيا : نتائج الرقابة الممارسة من طرف المفتشية العامة للمالية**

يتم تطبيق الرقابة الممارسة من طرف المفتشية العامة للمالية على المرافق العمومية و الجماعات المحلية و المؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العامة، حيث يتجه إلى عين المكان المفتشون الذي فوضت لهم مهمة الرقابة على ميزانية الجماعة المحلية من أجل فحص وثيقة الميزانية باباً بباب و فصلا بفصل ، من أجل التأكد من صحة توظيف النفقات العمومية و الإيرادات في نفس الجوانب و الأغراض التي خصصت من أجلها، و ذلك من أجل التأكد من عدم التلاعب بالمبالغ المالية المسجلة في الميزانية و سوء إستعمالها و عدم تعرضها للتحايل عن القواعد القانونية و المحاسبية و من ثم يقوم المفتشون بممارسة مهامهم في مقر البلديات أو الولايات و يسجلون ملاحظاتهم و المعاينات التي قاموا بجمعها من أجل تقديم تقرير في نهاية تدخلاتهم حيث يحتوي هذا التقرير على إقتراحات من أجل تحسين و تنظيم المصالح والهيئات الخاضعة لرقابتهم .

ومن ثم يقوم مسيري المصالح و الهيئات المعنية بعد تبليغهم بهذا القرار بالإجابة عليه في أجل أقصاه شهرين مع إمكانية تمديد هذه الفترة من طرف الوزير المكلف بالمالية و هذا ما تضمنته المادة 18 من المرسوم التنفيذي 92\_78 [[137]](#footnote-137) .

وحيث يتم سنويا إعداد تقرير يتضمن نتائج عمل المفتشية العامة للمالية و تلخيص الإقتراحات و المعاينات و هذا لغرض تكييف التنظيم و التشريع المطبقين في مجال تدخلها، ويقدم هذا التقرير في حدود الفصل الأول من السنة الموالية للسنة التي أعد التقرير في شأنها إلى الوزير المكلف بالمالية، [[138]](#footnote-138)و تعد المفتشية العامة للمالية في نفس الآجال تقريرا يرسل إلى السلطات المؤهلة يتعلق بالإستجابة لنتائج المعاينات وتطبيق التوصيات . [[139]](#footnote-139)

**المطلب الثاني**

**قواعد رقابة المفتشية العامة للمالية**

بعد تطرقنا لمختلف السلطات المنوطة بالمفتشية العامة للمالية من خلال مجال تدخل رقابتها و مميزات هذه الرقابة و نتائجها، فيجب أن نتطرق إلى قواعد رقابة المفتشية العامة للمالية من خلال مبادئ الرقابة (الفرع الأول ) و إجراءاتها ( الفرع الثاني ) .

**الفرع الأول**

**مبادئ الرقابة و التفتيش**

تخضع عملية الرقابة الممارسة من قبل المفتشية العامة للمالية لجملة من المبادئ كالآتي:

**أولا- مبدأ الفجائية :** هو ما نصت عليه المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 92\_78 الذي يقتصر مضمونها على تنفيذ تدخلات المفتشية العامة للمالية على الوثائق و في عين المكان بعد الإشعار القبلي أو بصفة مباغتة ، [[140]](#footnote-140)و هذا ما أكدته المادة 14 من مرسوم التنفيذي رقم 08\_272 حيث تتم تدخلات المفتشية العامة للمالية على الوثائق و في عين المكان حيث تكون فحوصاتها و تحقيقاتها فجائية ، و في حين تكون مهمة الدراسات و التقسيمات او الخبرات موضوع تبليغ مسبق. [[141]](#footnote-141)

**ثانيا- مبدأ الفصل بين مهام المسير و المفتش :** يجب أن لا يتدخل المفتش بأي شكل من الأشكال في عمليات التسيير للجهة الخاضعة للرقابة ، ويلتزم المفتشون بإجتناب أي تدخل في التسيير و الحفاظ على السر المهني و القيام بمهمتهم بكل موضوعية، إلا أنه يمكن لهم أن يأمرو بتوقيف المحاسبة او إعادة تنظيمها من أجل المحافظة على المال العام ، كما يحق لهم معاينة الثغرات في المحاسبة . [[142]](#footnote-142)

**ثالثا- مبدأ حق الاستعلام :** يعتبر الإستعلام حق ضروري للمصلحة العامة ، فلا يستطيع مسؤول المصلحة المراقبة التهرب من أجل الإدلاء بأية معلومة بحجة سرية العمل في مواجهة المفتش حيث يقوم بالمهام التالية :

* تبيان حالة الصندوق التالي للمؤسسة و المخازن .
* الحصول على المعلومات و الوثائق المكملة .
* التحقق من الكتابات الحسابية . [[143]](#footnote-143)

و في حالة المعارضة بعدم الإدلاء يوجه المفتش الإعذار إلى الرئيس السلمي حيث يجب أن يرد عليه خلال 08 أيام من الإعذار، و في حالة عدم رده يحرر المسؤول المختص للوحدة العملية للمفتشية العامة للمالية محضر قصور ضد العون المعني او رئيسه السلمي، ويرسل إلى السلطة السلمية او الوصية التي عليها متابعة ذلك. [[144]](#footnote-144)

**رابعا- مبدأ الإتهام :** يعتبر المتهم بريئ حتى تثبت إدانته ، هذا وفقا لقواعد المتابعة الجنائية . و يقصد بقاعدة الإتهام بالنسبة لقواعد الرقابة هي وضع شخص محل الإتهام و عليه أن ينفي الإتهام بالدليل العكسي أي يتاح له حق الدفاع، في هذه الحالة يلعب المفتش دور قاضي التحقيق و على الموظف المراقب أن يكون على علم بجميع الأدلة التي طرحت ضده. [[145]](#footnote-145)

**الفرع الثاني**

**إجراءات التفتيش المتبعة من المفتشية العامة للمالية**

يجب على مصالح المفتشية العامة للمالية إحترام عدة إجراءات عند أداء مهامهم تتمثل في:

**أولا : إعداد البرنامج السنوي لتدخل المفتشية العامة للمالية**

تقوم مصالح المفتشية العامة للمالية بتحديد عمليات الرقابة خلال الشهرين الأولين من كل سنة ، حيث يعرض وزير المالية البرنامج السنوي محددا فيه الأهداف العامة حسب طلبات أعضاء الحكومة أو الهيئات المعنية، كما تقوم المفتشية أيضا بتحضير العمليات الرقابية بطريقة منتظمة في إطار برنامج سنوي يتم تحديده وفق الأهداف المحددة حيث تسمح هذه الاجراءات الأولية بتحديد المؤسسات المراد مراقبتها و جمع كل النصوص التنظيمية و التشريعية المتعلقة بها ، كما يمكن اللجوء إلى الإدارات العمومية الموضوعة تحت سلطة المفتشية للإطلاع على كل المعلومات حول نشاط الهيئة أو معاملاتها المالية ، ولابد من تحديد مدة الرقابة.[[146]](#footnote-146)

**ثانيا : تنفيذ مهام التفتيش**

تنجز المهام الرقابية من خلال الفحص و مراجعة الوثائق ، حيث يحق للوحدات العملية الدخول إلى كل المحلات التي تستعملها الإدارات و المصالح العمومية، يقدم مسؤولي هذه المصالح بتقديم الوثائق المتعلقة بشؤون عملهم إلى مفتشي مفتشية العامة للمالية ، وعدم الإحتياج بالسر المهني و عند إمتناع مسؤولي هذه المصالح عن هذا الواجب يتم توجيه إعذار إلى المسؤول الذي يكون مرغم بالرد خلال 08 أيام حيث يتم تحرير محضر قصور ضد المعني . [[147]](#footnote-147)

**ثالثا : تحرير التقرير**

تعد المفتشية العامة للمالية تقرير سنوي يتضمن حصيلة أعمالها يقدم إلى وزير المالية خلال الثلاثي الاول من السنة الموالية للسنة التي أعد بخصوصها و تتمثل هذا التقارير في :

**أ- التقرير الأساسي :** يعده المفتش عند الإنتهاء من المهمة الرقابية الموكلة إليه لتحديد المعاينات و النتائج حول فعالية التسيير مع إمكانية تقديم إقتراحات تحسن على الأقل كيفية التسيير و مختلف الأحكام التي تحكم المصلحة أو الهيئة و يتم تبليغه للجهة محل الرقابة من أجل تقديم التبريرات مدعمة بالاثباتات الضرورية إذا رأت أن الملاحظات الموجودة في التقرير غير صحيحة و هذا ما يسمى بالإجراء التناقصي الذي يكون في مدة أقصاها شهرين قابلة للتمديد مرة واحدة من طرف رئيس المفتشية بعد موافقة وزير المالية . [[148]](#footnote-148)

**ب- التقرير التلخيصي :** يتضمن مقاربة بين الملاحظات المدونة في التقرير الأساسي مع جواب المسير في الجهة محل الرقابة بناء على مواجهة المعني مع المفتش .

ج- **التقرير السنوي :** و يعتبر حصيلة عمل المفتشية و ملاحاظاتها قصد تحسين التشريع الذي يحكم الهيئات الخاضعة لرقابتها و يقدم لوزير المالية خلال الثلاثي الأول من السنة الموالية .

**د- التقرير النهائي**  : يتضمن كل المعاينات و الأجوبة المتعلقة بها ترسل إلى وزير المالية حول مدى كفاءة نتائج المراقبة. [[149]](#footnote-149)

**الفرع الثالث**

**العقبات التي قد تعيق مهام المفتشية العامة للمالية**

تؤدي المفتشية العامة للمالية مهامها في مجال المراقبة و التقويم الإقتصادي والدراسات و التحاليل و بالنظر إلى التعديلات التي شهدتها الأحكام التشريعية المتعلقة بتنظيمها و الدور الفعال الذي تلعبه المفتشية العامة للمالية إلا أن هناك العديد من العقابات التي تعيق فعالية عملها و من بينها :

* عدم التوازن بين عدد المفتشين المكلفين بمهام إدارية على مستوى مصالح مركزية مقارنة بعدد المفتشين المتواجدين ميدانيا و هذا لقلة المفتشين المتواجدين ميدانيا .[[150]](#footnote-150)
* تفتقد المفتشية العامة للمالية لصلاحيات تسليط العقوبات فلا يتعلق الأمر بالكشف الخطأ فقط بل يجب عليها تطبيق العقوبات بالشدة .[[151]](#footnote-151)
* عدم استقلالية المفتشية العامة للمالية عن وزير المالية بشكل يرقي من فعاليتها في حماية المال العام . [[152]](#footnote-152)

**ملخص الفصل الثاني**

للمفتشية العامة للمالية دور فعال في مجال مراقبة المال العمومي لمصالح الدولة والجماعات المحلية وكذا التقويم الإقتصادي و المالي للمؤسسات العمومية و الاقتصادية، و ويبرز ذلك من خلال الصلاحيات الممنوحة للمفتشية العامة للمالية و هذا ما جعل دورها بالغ الأهمية ضمن أجهزة المراقبة الموجودة.

إلا أن المفتشية العامة للمالية لا تملك كافة الإمكانيات والوسائل البشرية والمادية و القانونية لأداء مهامها و تفعيل رقابتها، مقارنة بالدور المخول لها خاصة و أنها لا تملك تقنيات تكنولوجية حديثة لقمع محاربة الفساد المالي.

**خاتمة:**

من خلال دراستنا لموضوع الرقابة البعدية الخارجية على النفقات العمومية توصلنا أن هذا الموضوع بالغ الأهمية يتطلب دراسة أكثر نظرا لأهمية الرقابة على المال العام للدولة حتى تحقق أهدافها، وقد كرس المشرع الجزائري هذا النوع من الرقابة بواسطة هيئات خاصة أهمها المفتشية العامة للمالية و مجلس المحاسبة لحماية المال العام و التأكد أن القوانين و المراسيم التي وضعتها الدولة يتم تطبيقها بأحسن كفاءة ممكنة .

وعلى الرغم من تطور أجهزة الرقابة المالية على أنفاق الاموال العمومية و دورها الفعال في مكافحة الفساد المالي إلا أن هناك نقائص لأسباب كثيرة من بينها ما يلي :

* غياب عنصر التنسيق بين مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية.
* نقص الموارد البشرية وعدم كفايتها لتغطية حجم المهام الموكلة لكل من مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية.
* إفتقار المفتشية العامة للمالية لصلاحيات تسليط العقوبات الإدارية.
* عدم استقلالية المفتشية العامة للمالية عن وزير المالية بشكل يرقي من فعاليتها في حماية المال العام

وإنطلاقا من هذه النقائص التي تم التطرق إليها، ولضمان حسن سير أعمال الرقابة و نقترح ما يلي:

* وجوب توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تطوير الجهاز الرقابي.
* لغرض تحقيق المنفعة العامة لابد من إعادة دراسة سياسات الإنفاق العام.
* لضمان شفافية و عقلانية تنفيذ النفقات العامة لابد من إعطاء صلاحيات أوسع تووفير آليات أكثر فعالية لجميع جهات وأجهزة الرقابة على الانفاق العام.
* لتفادي الإهمال و التباطئ الصادر من الآمرين بالصرف و المحاسبين العموميين لابد من القيام بالتحريات و التفتيشات الفجائية .
* تنسيق المفتشية العامة للمالية في إطار قيامها بمهامها مع جهاز مجلس المحاسبة.
* تفعيل الدور الحقيقي والاساسي لمجلس المحاسبة كسلطة دستورية عليا في مجال الرقابة على المال العمومي وترشيد أوجه إنفاقه، وتحديد صلاحياته بموجب القانون.

**قائمة المصادر والمراجع :**

**أولا : الكتب**

**بوشيخي عائشة، دروس في التسيير العمومي، قسم التسيير، جامعة تلمسان، 2019/2020**

**حمد محيو، أحمد محيو، المنازعات الإدارية، الطبعة السادسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005**

**\_عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، سنة 2004**

**\_عمر صدوق، تطور التنظيم القضائي الإداري في الجزائر، ط.د، الجزائر، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2010**

**\_مسعي محمد، المحاسبة العمومية، دار الهدى للطباعة والنشر عين مليلة، الجزائر، سنة 2003**

**ثانيا : الأطروحات**

**\_امجوج نوار، مجلس المحاسبة: نظامه ودوره الرقابة على المؤسسات الإدارية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006/2007**

**\_بوشيخي عائشة، دروس في التسيير العمومي، قسم التسيير، جامعة تلمسان، 2019/2020**

**\_خضري حمزة ، آليات حماية المال العام في إطار الصفقات العمومية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراء العلوم في الحقوق ، تخصص قانون عام ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2015.**

**\_سامية شويخي، أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011**

**\_فريدة مكنية وعبد الحليم شويدر، فريد مكنية وعبد الحليم شويدر، دور مجلس المحاسبة في تسيير ومراقبة أملاك الدولة، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، فرع قانون الأعمال، جامعة التكوين المتواصل، مركز الجزائر، 2001/2002**

**\_محمد صالح فنينش ، الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية في القانون الجزائري ، رسالة دكتوراه دولة في القانون العام ، الجزائر 01 كلية الحقوق سنة 2011/2012 .**

**\_ملياني عبد الرحمان حميد ، المفتشية العامة للمالية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير حقوق ، فرع الإدارة ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 2002 .**

**\_هشام سلوڨي ، رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ، مذكرة تخرج كن مدرسة وطنية للإدارة ، تخصص إقتصاد و مالية ، المدرسة الوطنية للإدارة ، المديرية الجهوية للمفتشية العامة للمالية ، قسنطينة ، دفعة 39 ، سنة 2008 .**

**\_هطال رفيق و قاسم مراد ، الرقابة على النفقات العمومية )المفتشية العامة للمالية كالنموذج مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ، تخصص إدارة و مالية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة أكلي محمد اولحاج ، البويرة 2018**

**ثانيا : المقالات العلمية**

**\_احمد سويقات، مجلس المحاسبة كآلية أساسية دستورية للرقابة المالية في الـجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 14، أكتوبر 2016**

**\_ براق عيسى، أثر المعايير الرقابية للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية العليا (الانتوساي) ومشاكل تطبيقها (تجربة مجلس المحاسبة الجزائري)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2010**

**\_ جبار رقية ، دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، المجلد التاسع العدد الأول**

**\_ سالمين وردة ، طبيعة تدخل المفتشية العامة للمالية للرقابة و التدقيق و تسيير للمؤسسات العمومية الإقتصادية بعد الأمر 08\_01 ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و الساسية العدد الثامن**

**\_لطفاوي محمد عبد الباسط، مجلس المحاسبة اعلى هيئة رقابية على المال العام، مجلة دراسات وابحاث، الجزائر، مجلد 12، عدد 3، 03 جويلية 2020**

**\_محمد لخضر دلاج ، فعالية الرقابة المالية على الجماعات المحلية في التشريعات الجزائرية مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة أم بواقي ، المجلد 07 ، جوان 2020**

**ثالثا : القوانين**

**\_القانون رقم 80- 05 المؤرخ في 01 مارس 1980، يتعلق بممارسة وظيفة الرقابة المالية من طرف مجلس المحاسبة**

**\_القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية لمؤرخ في 15 غشت سنة 1990**

**\_قانون 29 جانفي 1993**

**رابعا : الأوامر**

**\_الأمر 08\_01 المؤرخ في 28 فيفري 2008 يتمم الأمر رقم 01\_04 ، المؤرخ في 20 غشت 2001 ،و المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية و تسييرها و خوصصتها ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 02 مارس 2008 العدد 11**

**\_الأمر 10\_02 المؤرخ في 26 أوت 2010، يعدل الامر رقم 95-20، المؤرخ في 17 يوليو 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، جريدة رسمية رقم 50 بتاريخ 01/09/2010**

**خامسا : المراسيم**

**\_المرسوم رقم 63\_126 المؤرخ في 19 أفريل المتعلق بالتنظيم الوزراة المالية ، الجريدة الرسمية العدد 23 الصادرة بتاريخ أفريل 1963 .**

**\_المرسوم تنفيذي رقم 69\_28 المؤرخ في 21 فيفري 1969 المتضمن تعديل صلاحيات وزير الدولة المكلف بالمالية ووالتخطيط في ميدان الرقابة .**

**\_المرسوم تنفيذي رقم 80\_53 المؤرخ في 01 مارس 1980 , يتضمن إحداث المفتشية العامة للمالية ، الجريدة الرسمية العدد 10 الصادر بتاريخ 04 مارس 1980 .**

**\_المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المرخ في 07 سبتمبر 1991**

**\_المرسوم التنفيذي 92\_32 المؤرخ في 20 يناير 1992 و المتعلق بالتنظيم الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية ، الجريدة الرسمية العدد 06 , صادرة بتاريخ 26/01/1992 .**

**\_المرسوم التنفيذي رقم 96-56 المؤرخ في 02 رمضان 141 الموافق ل 02 يناير 1996**

**\_المرسوم التنفيذي رقم 08\_273 مؤرخ في 06 رمضان عام 1429 الموافق ل 06 سبتمبر سنة 2008 ، الجريدة الرسمية العدد 59 ، يتضمن تنظيم الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية .**

**\_المرسوم التنفيذي رقم 08\_274 مؤرخ في 06 رمضان عام 1429 ، الموافق ل 06 سبتمبر سنة 2008 ، الجريدة الرسمية العدد 50 ، يحدد تنظيم المفتشيات الجهوية للمفتشية العامة للمالية و صلاحياتها .**

**\_المرسوم التنفيذي رقم 08\_272 مؤرخ في 06 رمضان عام 1429 الموافق ل 06 سبتمبرسنة 2008 يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية .**

**\_المرسوم التنفيذي رقم 10\_28 المؤرخ في 18 جانفي 2010 ، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الخاصة بالمفتشية العامة للمالية ، الجريدة الرسمية العدد 05 الصادرة بتاريخ 20 يناير 2010 .**

**\_المرسوم التنفيذي رقم 96\_09 المؤرخ في 22/02/2009 المتضمن شروط و كيفيات الرقابة و التدقيق للمفتشية العامة للمالية لتسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية ، الجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخة في 04/03 /2009 .**

**سادسا : المواقع الإلكترونية :**

[**https://www.ccomptes.dz/ar/غرف-الرقابة/#controle-terr**](https://www.ccomptes.dz/ar/غرف-الرقابة/#controle-terr)

**الكتب باللغة الأجنبية**

**\_Crucis Henry Michel: Droit des controles financiers، (Paris، France: editionA.J.D.A.1998)**

**\_ Jacques MAGNET La Cour des comptes, Editions Berger-Levrault, Paris, France, 1986**

**\_ Jean Claude Martinez et Pierre Di Malta : Droit Budgétaire, 3ème édition, Librairie de la Cour de cassation (L.I.T.E.C), Paris, France, 1999**

**\_ Raynald Jean, la cour des comptes que sais-je ?3eme édition, Pve, paris**

**الفهرس**

**الشكر و العرفان**

**الإهداء**

**مقدمة:....................................................................1\_4 .**

**الفصل الأول: الرقابة البعدية لمجلس المحاسبة ............................5 .**

**المبحث الأول: تنظيم مجلس المحاسبة.....................................7\_18 .**

**المطلب الأول** :**هيكلة مجلس المحاسبة.............,......................7\_18 .**

**الفرع الأول غرف مجلس المحاسبة.......................................8\_14 .**

**الفرع الثاني تشكيلة غرف مجلس المحاسبة...............................14\_18 .**

**المطلب الثاني قضاة مجلس المحاسبة......................................18\_26 .**

**الفرع الأول المركز القانوني لقضاة مجلس المحاسبة ........................18\_23.**

**الفرع الثاني: اختصاصات قضاة مجلس المحاسبة ..........................24\_26 .**

**المبحث الثاني** :**أنواع الرقابة البعدية التي يمارسها مجلس المحاسبة........26\_45.**

**المطلب الأول** :**الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة...........................27\_36.**

**الفرع الأول** : **تقديم الحسابات لمجلس المحاسبة...............................27\_31.**

ا**لفرع الثاني: الرقابة على حسابات المحاسبين العموميين والمحاسبين الفعليين..31\_36.**

**المطلب الثاني: الرقابة الإدارية لمجلس المحاسبة..….........................36\_45.**

**الفرع الأول: رقابة نوعية التسيير.............................................37\_44.**

**الفرع الثاني: تقييم المشاريع والبرامج والسياسات العمومية....................44\_45.**

**ملخص الفصل الأول ..........................................................**

**الفصل الثاني : رقابة المفتشية العامة للمالية.…....….........................46.**

**تمهيد الفصل الأول : ..................................................47 .**

**المبحث الأول** : **ماهية للمفتشية العامة للمالية وتنظيمها.............48\_64.**

**المطلب الأول** : **ماهية المفتشية العامة للمالية.......................48\_51.**

**الفرع الأول** :**نشأة المفتشية العامة للمالية ..........................48\_50.**

**الفرع الثاني : تعريف المفتشية العامة للمالية..............….............50.**

**الفرع الثالث : مهام المفتشية العامة للمالية...............................51.**

**المطلب الثاني** : **تنظيم المفتشية العامة للمالية.......................51\_64.**

**الفرع الأول** : **الهياكل المركزية.......................................52\_55.**

**الفرع الثاني : الهياكل المحلية (المديريات الجهوية)....................55\_57.**

**الفرع الثالث** :**الموارد البشرية .......................................57\_64**

**المبحث الثاني :صلاحيات المفتشية العامة للمالية....................65\_78.**

**المطلب الأول: السلطات المخولة للمفتشية العامة للمالية............65\_73.**

**الفرع الأول** :**مجال تدخل رقابة المفتشية العامة للمالية ............65\_70.**

**الفرع الثاني : مميزات رقابة المفتشية العامة للمالية ونتائجها .......71\_73.**

**المطلب الثاني** : **قواعد رقابة المفتشية العامة للمالية................73\_78.**

**الفرع الأول : مبادئ الرقابة و التفتيش ............................73\_75.**

**الفرع الثاني : إجراءات التفتيش المتبعة من المفتشية العامة للمالية..75\_77.**

**الفرع الثالث : العقبات التي قد تعيق مهام المفتشية العامة للمالية....77\_78.**

**ملخص الفصل الثاني ........…...........…........................79 .**

**الخاتمة ..,............................................................80\_81.**

**قائمة المصادر و المراجع .**

1. - أحمد سويقات، مجلس المحاسبة كآلية أساسية دستورية للرقابة المالية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 14 أكتوبر 2016، ص ص: 165-166. [↑](#footnote-ref-1)
2. - أنظر التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم20-442، المؤرخ في 30-12-2020، ج ر عدد82، مؤرخة في 30-12- 2020. [↑](#footnote-ref-2)
3. لطفاوي محمد عبد الباسط، مجلس المحاسبة اعلى هيئة رقابية على المال العام، مجلة دراسات وابحاث، الجزائر، مجلد 12، عدد 3، 03 جويلية 2020، ص129. [↑](#footnote-ref-3)
4. احمد سويقات، مجلس المحاسبة كآلية أساسية دستورية للرقابة المالية في الـجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 14، أكتوبر 2016، ص166. [↑](#footnote-ref-4)
5. • **غرفة الانضباط في مجال الميزانية والمالية:** تختص بإصدار الحكم والجزاء ضد الأخطاء والمخالفات التي يرتكبها المسيرون العموميون الذين الحقوا اضرارا اكيدة بالخزينة العمومية او بأملاك الهيئات العمومية. [↑](#footnote-ref-5)
6. تنص المادة 09 من المرسوم 95/377 على انه: "يشتمل مجلس المحاسبة على ما يأتي:

   ثماني (08) غرف ذات اختصاص وطني.

   تسع (09) غرف ذات اختصاص إقليمي.

   غرفة الانضباط في مجال الميزانية والمالية." [↑](#footnote-ref-6)
7. المادة 12 من المرسوم الرئاسي 95/377. [↑](#footnote-ref-7)
8. - موقع مجلس المحاسبة، غرف الرقابة، <https://www.ccomptes.dz/ar/غرف-الرقابة/> تاريخ زيارة الموقع: 02/27/2021، 13.25. [↑](#footnote-ref-8)
9. المادة 10 من المرسوم الرئاسي 95/377 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1416 الموافـق 20 نوفمبر 1995 المحـدد للنظام الداخلي لمجلـس المحاسبـة ، جريدة رسمية رقم 72 /1995. [↑](#footnote-ref-9)
10. - الأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010، يعدل الامر رقم 95-20، المؤرخ في 17 يوليو 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، جريدة رسمية رقم 50 بتاريخ 01/09/2010. [↑](#footnote-ref-10)
11. المادة 10 من المرسوم الرئاسي 95/377، السابق الذكر [↑](#footnote-ref-11)
12. المادة 12 من المرسوم 95/377، السابق الذكر [↑](#footnote-ref-12)
13. موقع مجلس المحاسبة، المرجع السابق، <https://www.ccomptes.dz/ar/غرف-الرقابة/> ، 02/27/2021، 14:34. [↑](#footnote-ref-13)
14. المادة 11 من المرسوم الرئاسي 95/377، السابق الذكر [↑](#footnote-ref-14)
15. براق عيسى، أثر المعايير الرقابية للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية العليا (الانتوساي) ومشاكل تطبيقها (تجربة مجلس المحاسبة الجزائري)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2010، ص100. [↑](#footnote-ref-15)
16. الموقع الالكتروني لمجلس المحاسبة: <https://www.ccomptes.dz/ar/غرف-الرقابة/#controle-terr> [↑](#footnote-ref-16)
17. Jean Claude Martinez et Pierre Di Malta : Droit Budgétaire, 3ème édition, Librairie de la Cour de cassation (L.I.T.E.C), Paris, France, 1999, Page 889. [↑](#footnote-ref-17)
18. المادة 31 مكرر من الأمر رقم 10-02، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-18)
19. المادة 37 من المرسوم الرئاسي 95-377، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-19)
20. المادة 48 من الامر 95-20، المعدل والمتمم، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-20)
21. المادة 35 من المرسوم الرئاسي رقم 95-377، السابق الذكر [↑](#footnote-ref-21)
22. المادة 51 من الامر 95-20 السابق الذكر [↑](#footnote-ref-22)
23. المادة 38 من المرسوم الرئاسي 95-377، السابق الذكر [↑](#footnote-ref-23)
24. Jacques MAGNET La Cour des comptes, Editions Berger-Levrault, Paris, France, 1986. 276. [↑](#footnote-ref-24)
25. منذ صدور قانون 29 جانفي 1993 أصبح الأعضاء المنتخبين للمجالس الجهوية والمحلية يخضعون لرقابة هذه الهيئة في بعض المخالفات فقط**.** [↑](#footnote-ref-25)
26. امجوج نوار، مجلس المحاسبة: نظامه ودوره في الرقابة على المؤسسات الإدارية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006/2007، ص32. [↑](#footnote-ref-26)
27. امجوج نوار، المرجع نفسه، ص33. [↑](#footnote-ref-27)
28. المادة 28 من الامر 95-23، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-28)
29. المادة 29 من نفس الامر. [↑](#footnote-ref-29)
30. المادة 30 من نفس الامر. [↑](#footnote-ref-30)
31. تنص المادة 31 من الامر 95-23 على: "**بغض النظر عن المادتين 28 و30 من هذا الامر، يمكن رئيس مجلس المحاسبة اقتراح ان يعين مباشرة أساتذة مبرزين او حاملي شهادة دكتوراه او شهادة ماجستير في الاختصاصات المذكورة في البند الثالث من المادة 29 من هذا الامر، ولهم تجربة لا تقل عن عشر (10) سنوات، على ان لا تتجاوز النسبة 10% من عدد المناصب**." [↑](#footnote-ref-31)
32. المادة 32 من نفس الامر. [↑](#footnote-ref-32)
33. المادة 36 من نفس الامر. [↑](#footnote-ref-33)
34. المادة 35 من الامر نفسه. [↑](#footnote-ref-34)
35. المادة 80 من نفس الأمر. [↑](#footnote-ref-35)
36. المادة 92 من الأمر نفسه. [↑](#footnote-ref-36)
37. المادة 11 من نفس الأمر. [↑](#footnote-ref-37)
38. المادة 96 من الامر نفسه. [↑](#footnote-ref-38)
39. المادة 97 من الامر نفسه [↑](#footnote-ref-39)
40. امجوج نوار، المرجع السابق، ص44. [↑](#footnote-ref-40)
41. Raynald Jean, la cour des comptes que sais-je ?3eme édition, Pve, paris, p20. [↑](#footnote-ref-41)
42. المادة 03 من الامر 95-23، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-42)
43. المادة 32 من الامر نفسه. [↑](#footnote-ref-43)
44. المادة 33 من نفس الامر. [↑](#footnote-ref-44)
45. المادة 43 من نفس الامر. [↑](#footnote-ref-45)
46. المادة 04 من نفس الامر. [↑](#footnote-ref-46)
47. المادة 44 من نفس الامر. [↑](#footnote-ref-47)
48. المادة 04 من نفس الامر. [↑](#footnote-ref-48)
49. المادة 45 من نفس الامر. [↑](#footnote-ref-49)
50. المرسوم التنفيذي رقم 96-56 المؤرخ في 02 رمضان 141 الموافق ل 02 يناير 1996، يحدد انتقاليا الاحكام المتعلقة بتقديم الحسابات الى مجلس المحاسبة. [↑](#footnote-ref-50)
51. الموقع الالكتروني الرسمي لمجلس المحاسبة الجزائري، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-51)
52. أنظر المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المرخ في 07 سبتمبر 1991 المحدد لشروط الاخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين وإجراءات مراجعة باقي الحسابات وكيفيات اكتتاب تأمين تغطية مسؤولية المحاسبين العموميين. [↑](#footnote-ref-52)
53. مسعي محمد، المحاسبة العمومية، دار الهدى للطباعة والنشر عين مليلة، الجزائر، سنة 2003، ص 130. [↑](#footnote-ref-53)
54. نفس المرجع، ص 130 [↑](#footnote-ref-54)
55. نوار أمجوج، مرجع سابق، ص 103. [↑](#footnote-ref-55)
56. أحمد محيو، أحمد محيو، المنازعات الإدارية، الطبعة السادسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005ص 104. [↑](#footnote-ref-56)
57. شيهوب مسعود، شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005، ص 104. [↑](#footnote-ref-57)
58. نوار أمجوج، مرجع سابق، ص 105. [↑](#footnote-ref-58)
59. فريدة مكنية وعبد الحليم شويدر، فريد مكنية وعبد الحليم شويدر، دور مجلس المحاسبة في تسيير ومراقبة أملاك الدولة، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، فرع قانون الأعمال، جامعة التكوين المتواصل، مركز الجزائر، 2001/2002، ص 06. [↑](#footnote-ref-59)
60. انظر المادة 82، الأمر رقم 95-20، المتعلق بمجلس المحاسبة، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-60)
61. المادة 75 من الأمر رقم 95-20. [↑](#footnote-ref-61)
62. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، سنة 2004، ص 121. [↑](#footnote-ref-62)
63. نوار أمجوج، مرجع سابق الذكر، ص 122. [↑](#footnote-ref-63)
64. عمر صدوق، تطور التنظيم القضائي الإداري في الجزائر، بدون طبعة، الجزائر، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 138. [↑](#footnote-ref-64)
65. لعمارة جمال، مرجع سابق، 129. [↑](#footnote-ref-65)
66. نص المادة 51 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية لمؤرخ في 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، جريدة رسمية عدد 35، بتاريخ 15/08/1990. [↑](#footnote-ref-66)
67. المادة 86/03 من الامر رقم 95-20، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-67)
68. المادة 27 من نفس الأمر. [↑](#footnote-ref-68)
69. محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر 2003، ص 145. [↑](#footnote-ref-69)
70. نوار أمجوج، مجلس المحاسبة، نظامه ودوره في الرقابة على المؤسسات الإدارية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع المؤسسات السياسية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 2006/2007، ص 129. [↑](#footnote-ref-70)
71. انظر المادة 06، الأمر رقم 95-20، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-71)
72. - Crucis Henry Michel: Droit des controles financiers، (Paris، France: editionA.J.D.A.1998) page 407. [↑](#footnote-ref-72)
73. انظر المادة 36 من الأمر رقم 95-377، المحدد للنظام الداخلي لمجلس المحاسبة، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-73)
74. محمد مسعي، مرجع سابق، ص 155. [↑](#footnote-ref-74)
75. انظر المادة 73، الأمر رقم 95-20، المتعلق بمجلس المحاسبة، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-75)
76. Jean Claude Martinez et Pierre Di Malt : Droit Budgétaire, Paris, France : édition L.I.T.E.1999, Page875. [↑](#footnote-ref-76)
77. انظر المادة 24، الأمر رقم 95-20، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-77)
78. - انظر المادة 25، من نفس الأمر. [↑](#footnote-ref-78)
79. - انظر المادة 26، من الأمر نفسه. [↑](#footnote-ref-79)
80. انظر المادة 48، المرسوم الرئاسي رقم 95-377، المحدد للنظام الداخلي لمجلس المحاسبة، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-80)
81. انظر المادة 44 و45، من ذات المرسوم. [↑](#footnote-ref-81)
82. انظر المادة 44 و46، من المرسوم نفسه. [↑](#footnote-ref-82)
83. انظر المادة 56، من القانون رقم 80- 05 المؤرخ في 01 مارس 1980، يتعلق بممارسة وظيفة الرقابة المالية من طرف مجلس المحاسبة، جريدة رسمية عدد 10/1980. [↑](#footnote-ref-83)
84. نوار أمجوج، مجلس المحاسبة، مرجع سابق، ص 145. [↑](#footnote-ref-84)
85. بوشيخي عائشة، دروس في التسيير العمومي، قسم التسيير، جامعة تلمسان، 2019/2020، ص04. [↑](#footnote-ref-85)
86. المرجع نفسه، ص05. [↑](#footnote-ref-86)
87. سامية شويخي، أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص 108. [↑](#footnote-ref-87)
88. عمر صدوق، تطور التنظيم القضائي الإداري في الجزائر، ط.د، الجزائر، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 72. [↑](#footnote-ref-88)
89. \_ المرسوم رقم 63\_127 المؤرخ في 19 أفريل المتعلق بتنظيم الوزارة المالية ، الجريدة الرسمية العدد 23 الصادر بتاريخ أفريل 1963. [↑](#footnote-ref-89)
90. \_ هطال رفيق و قاسم مراد ، الرقابة على النفقات العمومية ) المفتشية العامة للمالية كالنموذج (، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ، تخصص إدارة و مالية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أكلي محمد أولحاج ، البويرة ، 2018 ، ص 48. [↑](#footnote-ref-90)
91. \_ مرسوم تنفيذي رقم 69\_ 28 المؤرخ في 21 فيفري 1969 ، المتضمن تعديل صلاحيات وزير الدولة المكلف بالمالية و التخطيط في ميدان الرقابة . [↑](#footnote-ref-91)
92. \_ مرسوم التنفيذي رقم 80\_53 المؤرخ في 01 مارس 1980 ، يتضمن إحداث المفتشية العامة للمالية ، الجريدة الرسمية العدد10 ، الصادرة بتاريخ 04 مارس 1980. [↑](#footnote-ref-92)
93. \_ هطال رفيق و قاسم مراد ، المرجع السابق ، ص49 .

    2\_ تاريخ الإطلاع : 22/05/2021 <http://www.startimes.com/> . [↑](#footnote-ref-93)
94. - المرسوم التنفيذي رقم 80\_53 ، السابق الذكر. [↑](#footnote-ref-94)
95. \_ المادة 02 من المرسوم التنفيذي 92\_32 ، المتعلق بتنظيم الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية ، الجريدة الرسمية العدد06 ، بتاريخ 26/01/1992 . [↑](#footnote-ref-95)
96. المادة 05 من نفس المرسوم . [↑](#footnote-ref-96)
97. المادتين 02\_03 من المرسوم التنفيذي 92\_78، المؤرخ في 22 فبراير 1992، المتضمن إختصاصات المفتشية العامة للمالية ، الجريدة الرسمية العدد 15 الصادرة سنة 1992 . [↑](#footnote-ref-97)
98. -المادة 16 من مرسوم تنفيذي رقم، 273\_08 مؤرخ في 06 رمضان عام 1429 الموافق ل 06 سبتمبر سنة 2008\_ يتضمن تنظيم الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية، ص 15 [↑](#footnote-ref-98)
99. \_ هشام سلوقي ، رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ، مذكرة تخرج من مدرسة وطنية للإدارة ، تخصص إقتصاد و مالية ، المدرسة الوطنية للإدارة ، المديرية الجهوية للمفتشية العامة للمالية ، قسنطينة ، دفعة 39 ، سنة 2006 ، ص 11 و 13 . [↑](#footnote-ref-99)
100. \_ المادة 17 من مرسوم تنفيذي رقم 08 \_273 ، السابق الذكر . [↑](#footnote-ref-100)
101. المادة 02 المرسوم التنفيذي رقم 08\_274 مؤرخ في 06 رمضان عام 1429 الموافق ل 06 سبتمبر سنة 2008 ، يحدد تنظيم المفتشيات الجهوية للمفتشية العامة للمالية و صلاحياتها، ص 16. [↑](#footnote-ref-101)
102. المادة 03، من نفس المرسوم. [↑](#footnote-ref-102)
103. المادة 04 من المرسوم نفسه. [↑](#footnote-ref-103)
104. \_ المادة 08 من نفس المرسوم ، ص 17 . [↑](#footnote-ref-104)
105. \_ مرسوم تنفيذي رقم 08\_273 ، السابق الذكر، ص13. [↑](#footnote-ref-105)
106. \_ المادة02 ، من نفس المرسوم . [↑](#footnote-ref-106)
107. \_ المادة 03 من نفس المرسوم، ص 13. [↑](#footnote-ref-107)
108. \_المادة 05 من نفس المرسوم ، ص 13. [↑](#footnote-ref-108)
109. \_المادة 08 من نفس المرسوم ، ص 14. [↑](#footnote-ref-109)
110. \_المادة 06 من نفس المرسوم ، ص 14. [↑](#footnote-ref-110)
111. \_ المادة 07 من نفس المرسوم ، ص 14. [↑](#footnote-ref-111)
112. \_المادة 9 من نفس المرسوم ، ص 14. [↑](#footnote-ref-112)
113. \_ المادة 10 من نفس المرسوم ، ص 14 . [↑](#footnote-ref-113)
114. \_المادة 11 من نفس المرسوم ، ص 15 . [↑](#footnote-ref-114)
115. \_ المادة 10 من نفس المرسوم ، ص 14. [↑](#footnote-ref-115)
116. \_المادة 12 من نفس المرسوم ، ص 15 . [↑](#footnote-ref-116)
117. \_ المادة 14 من نفس المرسوم ، ص 15 . [↑](#footnote-ref-117)
118. \_المادة 13\_ من نفس المرسوم ، ص 15 . [↑](#footnote-ref-118)
119. المادة 15 من نفس المرسوم ، ص 15 . [↑](#footnote-ref-119)
120. المادة 17 من نفس المرسوم ، ص 15 . [↑](#footnote-ref-120)
121. \_ المادة 03 من مرسوم تنفيذي رقم 10 \_28 المؤرخ في 18 جانفي 2010، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالمفتشية العامة للمالية ، الجريدة الرسمية العدد 05 الصادر بتاريخ 20 يناير 2010. [↑](#footnote-ref-121)
122. \_المواد25 ، 26 , 27 من نفس المرسوم ، ص ص 16 - 17 . [↑](#footnote-ref-122)
123. \_ المادة 34 ، المرسوم نفسه ، ص 18 . [↑](#footnote-ref-123)
124. \_ المادة 35 ، المرسوم نفسه ، ص 18 . [↑](#footnote-ref-124)
125. \_ المادة 02 من نفس المرسوم ، ص 09 . [↑](#footnote-ref-125)
126. \_ محمد لخضر دلاج ، "فعالية الرقابة المالية على الجماعات المحلية في التشريعات الجزائري " مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة أم بواقي ، المجلد 07 ، جوان 2020 ص 123 . [↑](#footnote-ref-126)
127. المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 08\_272، السابق الذكر، ص 12. [↑](#footnote-ref-127)
128. \_المادة 26 من المرسوم نفسه ، ص:12. [↑](#footnote-ref-128)
129. \_ لخضر دلاج ، المرجع السابق الذكر ، ص 124 . [↑](#footnote-ref-129)
130. \_ جبار رقية ،" دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد "، مجلة اليحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ص 175 . [↑](#footnote-ref-130)
131. \_ المادة 03 من مرسوم التنفيذي رقم 08\_272 ، السابق الذكر، ص 09 . [↑](#footnote-ref-131)
132. المادة 07 من الأمر 08\_01 المؤرخ في28 فبراير 2008 ،يتمم الأمر رقم 01\_04، المؤرخ في 20 غشت 2001 ، المتعلق پتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية و تسييرها و خوصصتها الجريدة الرسمية المؤرخة في02 مارس2008 ، العدد 11ص 15 [↑](#footnote-ref-132)
133. سالمي وردة ، طبيعة تدخل المفتشية العامة للمالية للرقابة و التدقيق و تسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية بعد الأمر 01\_08 ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية العدد الثامن ، ص 37 . [↑](#footnote-ref-133)
134. المادتين 03 و 06 من المرسوم التنفيذي 09\_96 المؤرخ في22/02/2009 ، المتضمن شروط و كيفيات الرقابة و التدقيق النفتشية العامة للمالية لتسير المؤسسات العمومية الإقتصادية ، الجريدة الرسمية العدد 14 المؤرخة في 2009/03/04 ، ص 38 [↑](#footnote-ref-134)
135. سالمي وردة ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 39 -41 . [↑](#footnote-ref-135)
136. \_ هشام سلوقي ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 22 - 23, [↑](#footnote-ref-136)
137. المادة 18 ، من المرسوم التنفيذي 92\_78، السابق الذكر . [↑](#footnote-ref-137)
138. \_ المادة 21 من مرسوم التنفيذي 92\_78، السابق الذكر . [↑](#footnote-ref-138)
139. \_المادة 26 المرسوم التنفيذي 08\_272 ، المرسوم السابق الذكر ، ص 12 . [↑](#footnote-ref-139)
140. \_المادة 06 من مرسوم التنفيذي رقم 92\_78 المرسوم السابق الذكر ،ص 10 . [↑](#footnote-ref-140)
141. المادة 14 من مرسوم التنفيذي رقم 08\_272 ،السابق الذكر ، ص 11 [↑](#footnote-ref-141)
142. \_جبار رقية ، المرجع السابق الذكر ،ص 179 . [↑](#footnote-ref-142)
143. المرجع نفسه ، ص 180 [↑](#footnote-ref-143)
144. المادة 19 من مرسوم رقم 08\_272 ، السابق الذكر ، ص12 [↑](#footnote-ref-144)
145. ملياني عبد الرحمان حميد ، المفتشية العامة للمالية ،،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير حقوق ، فرع الإدارة و المالية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2002 ص 58 [↑](#footnote-ref-145)
146. \_جبار رقية ،المرجع السابق الذكر، ص ص 180 - 181 . [↑](#footnote-ref-146)
147. المادة 16 من مرسوم التنفيذي رقم 272\_08 ، السابق الذكر ، ص 10 [↑](#footnote-ref-147)
148. \_ المادتين 21 و 23 من المرسوم نفسه ، ص 10 . [↑](#footnote-ref-148)
149. \_ جبار رقية ، المرجع االسابق الذكر ، ص 182 . [↑](#footnote-ref-149)
150. \_هطال رفيق و قاسم مراد ، المرجع السابق الذكر ، ص 88 . [↑](#footnote-ref-150)
151. **\_**محمد الصالح فنينش –الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية في القانون الجزائري – رسالة دكتوراه دولة في القانون العام ، جامعة الجزائر 01 كلية الحقوق سنة 2011/2012 ص 244 . [↑](#footnote-ref-151)
152. \_ خضري حمزة، آليات حماية المال العام في إطار الصفقات العمومية، أطروحة انيل شهادة دكتورا العلوم في الحقوق، تخصص: قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2015 ص 242 . [↑](#footnote-ref-152)